ـ5ـ

الفرصة

هنالك شيء واحد يلازم عضو مجلس الشيوخ الأمريكي ـ سفره المتكرر بالطائرة. فهو يقوم برحلة ذهابا وإيابا من وإلى واشنطن مرة واحدة في الأسبوع على الأقل. إضافة إلى رحلات إلى الولايات الأخرى لإلقاء الخطب، أو جمع التبرعات، أو المشاركة في الحملات لصالح الزملاء. فإذا كنت ممثلا لولاية كبيرة مثل الينوي، عليك القيام برحلات إلى مختلف أرجائها، لحضور اجتماعات الأهالي المحليين، أو قص الشرائط الحريرية، والتأكد من أن الناس لا يظنون أنك نسيتهم.

في معظم الأحيان أسافر على الرحلات التجارية وأجلس في الدرجة السياحية، وآمل بالحصول على مقعد يحاذي النافذة أو الممر، وألا يدفع الراكب الجالس أمامي مسند مقعده باتجاهي.

لكن في بعض الأحيان أسافر بنفاثة خاصة، لأنني سأتوقف في عدة محطات على الساحل الغربي مثلا، أو أحتاج إلى الوصول إلى مدينة أخرى بعد مغادرة آخر رحلة تجارية. لم أكن أعرف هذا الخيار في البداية، على افتراض أن التكلفة المرتفعة ستجعله متعذرا. لكن خلال الحملة، شرح الموظفون العاملون معي أن بإمكان السيناتور أو المرشح، وفقا لقواعد وأنظمة مجلس الشيوخ، السفر على طائرة خاصة ودفع أجرة مماثلة للسفر بالدرجة الأولى. وبعد دراسة جدول مواعيد حملتي الانتخابية والتفكير بالوقت الذي يمكن أن أوفره، قررت أن أجرب السفر على طائرة خاصة.

تبين أن تجربة الطيران مختلفة اختلافا كبيرا في الطائرة الخاصة. فهي تقلع من محطات ومبان يملكها ويديرها القطاع الخاص، وفيها صالات تضم أرائك وثيرة وشاشة تلفزيون كبيرة وصور عن تاريخ الطيران معلقة على الجدران. أما غرف الاستراحة فخالية ونظيفة، وهنالك آلات لتلميع الأحذية وغسولات معقمة للفم. ولا

يسود هذه المحطـات إحساس بالاستعجال؛ فالطائرة تنتظرك إذا تأخرت، وتقلع قبل الموعـد إذا بكرت. في أحيان كثيرة، يمكنك تفادي الصالة برمتها والوصول بسيارتك إلى المهبـط فـورا. أو سيرحـب بك الطيـارون في مبنى المطـار، ويأخـذون حقائبك، وينقلونك إلى الطائرة.

والطائـرات بديعة مريحة. في المرة الأولى، ركبت طائرة من طراز سيتيشن اكس، وهـي طائرة صغيرة ولامعـة، هيكلها الداخلـي مغطى بألواح مزخرفـة من الخشب، ويمكـن جمـع مقاعدها الجلدية لتشكل سريرا تأخذ عليه غفـوة متى شئت. في المقعد الخلفـي وضعت أطباق سلطة القريدس والجبنـة، في حين امتلأ البار الصغير أمامي بجميـع المشروبـات. أحد أفراد الطاقـم أخذ معطفي ليعلقه، وعرض علي عددا من الصحف لأختار منها، وسألني هل أشعر بالراحة. كنت مرتاحا تماما.

ثـم أقلعت الطائـرة، ونهبت محركاتهـا «الرولز رويس»الهواء كمـا تنهب سيارات السبـاق الأرض. وحين اخترقـت السحاب فتحت جهـاز التلفزيـون الصغير أمامي، فظهـرت علـى الشاشـة خريطـة الولايات المتحـدة، مع صـورة لطائرتنـا وهي تتجه غربـا، إلى جانب أرقام تظهر السرعـة والارتفاع والوقت اللازم للوصول إلى وجهتنا، والحـرارة خارج الطائـرة. على ارتفاع أربعـين ألف قدم، استـوت الطائرة، فنظرت إلى الأفـق المحـدب والغيوم المبعثرة، وامتدت جغرافية الأرض أمامي ـ أولا، الحقول المنبسطة على شكل مربعات رقعة الشطرنج في غرب الينوي، ثم نهر المسيسيبي الذي يتلوى كأفعى البايثون، ثم مزيد من المزارع، وأخيرا جبال روكي المثلمة وقممها المغطاة بالثلج، إلى أن غربت الشمس فضاقت السماء البرتقالية إلى خط رفيع أحمر اجتاحته عتمة الليل والنجوم والقمر.

أمكنني رؤية كيف يعتاد الناس ذلك.

الغرض مـن تلك الرحلة بالـذات كان جمع التبرعـات على الأغلب ــ فاستعدادا لحملتـي الانتخابيـة العامـة، نظم عدد مـن الأصدقـاء والأنصار عـدة مناسبات في لوس أنجلوس وسان دييغو وسان فرانسيسكو. لكـن الجزء الذي لا ينسى من الرحلة

كان زيـارة قمت بها إلى بلدة ماونتن فيـو (في كاليفورنيا)، على بعد بضعة أميال إلى الجنوب من جامعة ستانفورد وبالو اتو، في قلب وادي السيليكون، حيث يقع مقر شركة محرك البحث غوغل.

بلغت غوغل مكانة أسطورية في منتصف عام 2004، فقد كانت رمزا لا يمثل مجرد القـوة النامية للإنترنت بل التحول السريع الذي أصاب الاقتصاد العالمي. في الطريق مـن سـان فرنسيسكو، راجعـت تاريـخ الشركة: كيف تعـاون باحثـان مرشحان لنيل الدكتوراه في علوم الحاسب من جامعة ستانفورد، لاري بيج وسيرغي برين، في مهجع النـوم لتطوير طريقة أفضل للبحث في الويب؛ وكيف أنشـأ الاثنان غوغل عام 1998، بمليـون دولار جمعاه من معارفهما وأصدقائهما، ولم يكن لديهما سوى ثلاثة موظفين يشتغلـون في «كراج»؛ وكيف أصبحت غوغل نموذجـا للدعاية والإعلان ـ اعتمادا على الإعلانات النصية التي كانت غير اقتحامية ووثيقة الصلة ببحث المستخدم ـ وهذا ما جعلها شركة رابحة حتى مع إفلاس شركات التكنولوجيا (دوت. كوم)؛ وكيف أشهرت الشركة بعد ستة أعوام من تأسيسها فجعلت أسعار أسهمها السيدين بيج وبرين اثنين من أغنى الأغنياء على وجه الأرض.

بـدت بلـدة ماونتن فيو مثـل أي مجتمع نمطي يسكـن ضواحي مـدن كاليفورنيا ـ شـوارع هادئـة، مواقف حديثـة للسيارات، بيوت عاديـة، قد يبلغ ثمـن بعضها مليون دولار، بسبـب القوة الشرائية الفريدة لسـكان وادي السيليكون. توقفنا أمام مجموعة مـن المباني العصرية المستقلة، فقابلنا المستشار العام لشركة غوغل، ديفيد دورموند، وهو أمريكي أفريقي في مثل عمري كان أعد الترتيبات لزيارتنا.

قـال ديفيد: «حـين أتـى إلي لاري وسيرغي سعيـا لتأسيس شركـة، حسبت أنهما مجـرد شخصين ذكيين لديهما فكرة لإقامة مشروع جيد مثل غيرهما من المغامرين. لا يمكنني القول إنني توقعت هذا كله»

أخـذني في جولة في المبنى الرئيس، الذي بدا كأنه مركز لطلاب الجامعة لا مكتب لشركـة ـــ هنالك مقهـى في الطابـق الأرضي، حيث يشـرف الطاهـي السابق لمطعم

غريتفل ديد على تحضير وجبات الطعام للموظفين كلهم؛ وألعاب الفيديو وطاولة بينغ بونغ وغرفة لياقة بدنية مجهزة بالكامل (الموظفون يمضون أوقاتا طويلة هنا، لذلك نريدهم أن يكونوا سعداء). في الطابق الثاني، مررنا بمجموعات من الرجال والنساء بسراويل الجينز والقمصان القطنية الخفيفة، كلهم في العشرينيات من العمر، يعملون بانتباه أمام شاشات الكومبيوتر، أو يستلقون على أرائك وكرات جلدية كبيرة، وينخرطون في مناقشات حيوية.

في نهاية المطاف وجدنا لاري بيج يتحدث إلى مهندس عن مشكلة في البرمجيات. كان يرتدي ثيابا مشابهة لثياب موظفيه، لكن خط الشيب رأسه قليلا مع أنه لم يبد أكبر عمرا منهم. تحدثنا عن رسالة غوغل ـ تنظيم المعلومات في شكل حر ومفيد وسهل الاستخدام ومتاح عالميا ـــ ودليل (فهرس) موقع غوغل، الذي يشمل أكثر من ستة مليارات صفحة ويب. أطلقت الشركة منذ مدة قريبة نظاما جديدا للبريد الإلكتروني مرتكزا على الويب يتمتع بوظيفة بحث مدمجة؛ وكانت تشتغل على تقانة تتيح البدء ببحث صوتي عبر الهاتف، وشرعت في «مشروع الكتاب»، بهدف مسح كل الكتب المنشورة وتحويلها إلى نسق يسهل الوصول إليه على الويب، وإنشاء مكتبة افتراضية تخزن المعارف الإنسانية برمتها.

قرب نهاية الجولة، قادني لاري إلى غرفة تدور فيها صورة ثلاثية الأبعاد للكرة الأرضية على شاشة مسطحة كبيرة. وطلب من مهندس أمريكي شاب هندي الأصل شرح الصورة.

قال المهندس: «تمثل هذه الأضواء جميع عمليات البحث التي تجري الآن. ويجسد كل لون لغة مختلفة. فإذا حركت المحولة الثنائية إلى هذه الوجهة ـ وغير الصورة على الشاشة ـ تستطيع رؤية أنماط حركة المرور في نظام الإنترنت برمته»

الصورة أخاذة ومذهلة وتستحوذ على الانتباه، وتبدو حيوية/ عضوية أكثر منها ميكانيكية، كأنما ألمح المراحل المبكرة لعملية ارتقاء نشوئي متسارع حيث الحدود بين البشر ـ القائمة على الجنسية والعرق والدين والثروة ـ تختفي وتصبح غير

ذات صلة، فينخرط العالم الفيزيائي في كيمبردج، والمتاجر بالأسهم والسندات في طوكيو، والطالب في إحدى القرى الهندية النائية، والمدير في متجر متعدد الأقسام في مدينة المكسيك، في محادثة واحدة ومستمرة تصدر صوتا رتيبا، ويتراجع الزمان والمكان أمام عالم يغمره الضوء. ثم لاحظت المساحات الواسعة من الظلمة حين تدور الأرض على محورها ـ معظم أفريقيا، ومناطق من جنوب آسيا، حتى بعض أجزاء الولايات المتحدة، حيث تتضاءل الخطوط المضيئة السميكة وتتحول إلى بضع خطوط رفيعة واهية.

قطع ظهور سيرغي أحلام اليقظة. بدا رجلا قوي البنية أصغر عمرا من لاري ببضع سنين. واقترح أن أذهب معهم إلى اجتماع «الحمد لله إنه يوم الجمعة»، وهو تقليد حافظت عليه الشركة منذ بدايتها، حيث يجتمع موظفو غوغل كلهم ويتناولون الطعام ويشربون البيرة ويناقشون ما في أذهانهم من أفكار. وحين دخلنا القاعة الكبيرة، وجدنا جماعات من الشبان والشابات جالسين، بعضهم يشرب، وبعضهم يضحك، وغيرهم يشتغل على المساعد الرقمي الشخصي أو الحاسب المحمول، وكانت الإثارة تملأ المكان. بدت مجموعة مكونة من خمسين شخصا تقريبا أكثر انتباها من البقية، وأشار ديفيد إلى أنهم من الموظفين الجدد الذين تخرجوا حديثا؛ واليوم مخصص لدمجهم في فريق عمل غوغل. قدم الموظفون الجدد أنفسهم فردا فردا، وومضت وجوههم على شاشة عرض كبيرة، مرفقة بمعلومات عن درجاتهم، وهواياتهم، واهتماماتهم. كان نصفهم على الأقل من الآسيويين؛ ونسبة كبيرة من البيض حملوا أسماء أوروبية شرقية. وبقدر ما استطعت أن أرى، لم يكن بينهم أسود أو من أصل لاتيني. فيما بعد، حين كنت أسير باتجاه سيارتي، ذكرت ذلك لديفيد، فأومأ رأسه، وقال:

«نعلم إنها مشكلة»، وذكر الجهود التي تبذلها غوغل في مجال تقديم المنح الدراسية لزيادة طلاب الرياضيات والعلوم من الأقليات والنساء. وفي الوقت ذاته، تحتاج الشركة إلى الحفاظ على قدرتها التنافسية، وهذا يعني توظيف أوائل الخريجين في الرياضيات والهندسة وعلوم الحاسب في أفضل جامعات ومعاهد البلاد ـ معهد

ماساتشوستس للتكنولوجيا وكالتيك وستانفورد وبيركلي. أبلغني ديفيد أن عدد الطلاب السود واللاتين في هذه الجامعات والمعاهد لا يتجاوز أصابع اليدين.

في الحقيقة، ووفقا لديفيد، أصبح العثور على مهندسين مولودين في أمريكا، مهما كان عرقهم، أمرا يزداد صعوبة باطراد ــ ولذلك أخذت كل شركة في وادي السيليكون تعتمد اعتمادا شديدا على الطلاب الأجانب. وظهرت أسباب جديدة تدعو لقلق شركات التقانة المتقدمة: منذ الحادي عشر من سبتمبر، زاد تردد عدد كبير من الطلاب الأجانب في الدراسة في الولايات المتحدة نتيجة الصعوبات في الحصول على تأشيرة الدخول. ولم يعد ألمع المهندسين أو مصممي البرمجيات بحاجة إلى القدوم إلى وادي السيليكون للعثور على عمل أو الحصول على تمويل للبدء بمشروعاتهم. فقد بدأت شركات التقانة المتقدمة تنقل عملياتها التشغيلية إلى الهند والصين بوتيرة متسارعة، وغدا تمويل المشروعات التجارية عالميا؛ ورؤوس الأموال التي تستثمر في مومباي وشنغهاي مماثلة لتلك المستثمرة في كاليفورنيا. وعلى المدى الطويل، كما شرح ديفيد، يمكن أن يسبب ذلك مشكلة للاقتصاد الأمريكي.

قال: «سوف نتمكن من الحفاظ على المواهب، لأننا أسماء تجارية شهيرة وراسخة. لكن من يعلم ماذا يحدث فيما يتعلق بالمشروعات الجديدة والشركات الأقل رسوخا وشهرة، غوغل الجديدة مثلا؟ آمل أن يفهم أحد في واشنطن مدى التنافسية في الميدان. من المؤكد أن هيمنتنا [على السوق] ليست محتومة»

في الوقت الذي برزت فيه غوغل تقريبا، قمت برحلة أخرى جعلتني أفكر بالاقتصاد وما يحدث له. استخدمت هذه المرة السيارة، لا النفاثة، على طريق سريعة خالية تمتد أميالا، للوصول إلى بلدة تدعى غيلزبرغ، على بعد خمسة وأربعين دقيقة من حدود ايوا إلى الغرب من الينوي.

أسست البلدة عام 1836 كبلدة جامعية حين قرر مجموعة من قساوسة الكنيستين المشيخيانية والأبرشانية في نيويورك نقل توليفتهم الجامعة للإصلاح الاجتماعي والتعليم العملي إلى الحدود الغربية. وأصبحت كلية نوكس التي أسسوها

مرتعـا لدعـاة إلغاء الرق قبل اندلاع الحرب الأهلية ـ كان فرع من سكة حديد الأنفاق يصل إلى غيلزبرغ، وانتسب هيرام ريفلز، أول سيناتور أسود في الولايات المتحدة إلى الكلية قبل العودة إلى المسيسيبي. في عام 1854، اكتمل العمل على سكة حديد شيكاغو بيرلنغتون وكوينسي عبر غيلزبرغ، فازدهرت تجارة المنطقة. وبعد أربع سنين، احتشد زهاء عشرة آلاف شخص لسماع المناظرة الخامسة بين لينكولن ودوغلاس، التي أطر فيها لينكولن أول مرة معارضته للرق باعتبارها قضية أخلاقية.

لم يكـن هـذا التاريخ الغني هو الذي دفعنـي إلى زيارة غيلزبرغ. بـل ذهبت للقاء جماعـة من الزعماء النقابيين في مصنع مايتاغ، حيث أعلنت الشركة خططا لتسريح 1600 مـن العاملين ونقـل عملياتها التشغيلية إلى المكسيك. وعلـى شاكلة البلدات في وسـط وغرب الينوي، تأثرت غليزبرغ تأثـرا بالغا بنقل عمليات التصنيع إلى الخارج. ففـي السنوات القليلـة الماضية، خسرت البلدة شركات تصنيـع قطع الغيار والأنابيب المطاطية؛ وهي تشهد الآن إغلاق مصنع الفولاذ «بتلر مانيوفاكتشرينغ»، الذي اشتراه منذ مـدة قريبة الأستراليون. وارتفع معدل البطالة في البلدة بنسبة 8%. ومع إغلاق مصنـع مايتاغ، سـوف تخسر البلدة نسبـة إضافية تتراوح بين 5 ــ 10% من قاعدة الاستخدام الكلية.

داخـل قاعة نقابة الميكانيكيـين، اجتمع سبعة أو ثمانية رجـال وثلاث نساء، حيث جلسوا على كراسي معدنية قابلة للطي، وتحدثوا بأصوات خافتة، في حين كان بعضهم يدخـن، وكانـوا جميعا في أواخـر الأربعينيـات أو أوائل الخمسينيات مـن العمر، وقد لبسـوا سراويل الجينـز أو الكاكي وقمصانـا قطنية خفيفة، أو ملابـس العمل. شرح رئيـس النقابة، ديـف بيفارد، وكان رجـلا ضخم الجثة عريض الصـدر في منتصف الخمسينيـات من العمر، له لحية دكناء ويضـع نظارة ملونة، ويعتمر قبعة جعلته يبدو وكأنـه عضـو في فرقة «زد زد توب»، أن النقابة جربـت كل أسلوب ممكن لإقناع شركة مايتاغ بتغيير قرارها ـ تحدثت إلى الصحافة، واتصلت بالمساهمين والمعنيين، وطلبت الدعم والتأييد من المسؤولين على المستوى المحلي ومستوى الولاية. لكن إدارة الشركة لم تتراجع عن قرارها.

قال لي ديف: «لا يتمثل السبب في أن المصنع لا يحقق ربحا. فهو أكبر مصانع الشركة من حيث الإنتاجية. وهو على مستوى رفيع من المهارة والحرفية والجودة. ومعدلات أخطاء التصنيع منخفضة. لقد خفضت رواتبنا، ثم علاواتنا، ثم سرحنا من العمل. قدمت الولاية والمدينة إلى مايتاغ تخفيضات ضريبية خاصة بلغت عشرة ملايين دولار خلال السنوات الثماني الماضية، اعتمادا على وعد الشركة بالبقاء هنا. لكن ذلك لم يكن كافيا. إذ قرر كبير المديرين التنفيذيين الذي يجني ملايين الدولارات أنه بحاجة إلى تعزيز وتدعيم سعر سهم الشركة، بحيث يستفيد هو شخصيا، وأسهل طريقة لذلك هي نقل العمل إلى المكسيك، وتوظيف عمال برواتب لا تتجاوز سدس ما نتقاضاه هنا»

سألتهم عن الخطوات الإجرائية المتخذة على مستوى الولاية أو المستوى الاتحادي لإعادة تدريب العمال، فضحك الجميع باستهزاء. قال نائب رئيس النقابة دوغ دينيسون: «إعادة التدريب والتأهيل دعابة، فما فائدة إعادة التأهيل والتدريب حين لا تتوفر الوظائف؟» وشرح كيف اقترح مستشار التوظيف أن يعمل مساعد ممرض، براتب لا يتجاوز ما تدفعه وال ـ مارت إلى عمالها في المتجر. وروى أحد الحاضرين الشباب قصة فظة وفظيعة على نحو خاص: فقد قرر التدرب على صيانة الحاسب، لكن بعد أسبوع من الدورة، استدعته شركة مايتاغ. فالعمل فيها مؤقت، لكن وفقا للأنظمة المرعية، إذا رفض العامل عرض الشركة لا يحق له الحصول على راتب إعادة التدريب. فإذا عاد إلى العمل في الشركة وترك الدورة التدريبية، ستعده المؤسسة الاتحادية المعنية أنه استنفد فرصته التدريبية في المستقبل.

أبلغت الحاضرين إنني سأروي حكايتهم خلال الحملة، وعرضت بضعة اقتراحات وضعها الموظفون العاملون معي ـ تعديل النظام الضريبي لإلغاء التخفيضات الضريبية الخاصة عن الشركات التي تنقل عملياتها التشغيلية إلى خارج البلاد؛ ترميم وإصلاح وزيادة تمويل برامج إعادة التأهيل والتدريب. وحين تهيأت لمغادرة القاعة، تكلم رجل ضخم يعتمر قبعة لاعبي البيسبول. قال إن اسمه تيم ويلر، وكان رئيس نقابة عمال مصنع بتلر للفولاذ القريب. وأكد أن العمال تلقوا إنذارات بتسريحهم من العمل، وأنه

يجمع تأمين البطالة، ويحاول معرفة الخطوة التالية التي يجب عليه اتخاذها. أما همه المقلق الآن فينصب على تأمين وضمان الرعاية الصحية.

قال متجهما: «ابني مارك بحاجة إلى عملية زرع كبد. نحن على قائمة انتظار متبرع، لكن مع استنفاد تعويض الرعاية الصحية، لا نعرف هل يغطي برنامج الضمان الحكومي [الممول على المستوى الاتحادي والمحلي وعلى مستوى الولاية] النفقات. لا يوجد من يعطيني جوابا واضحا، وسوف أبيع كل ما أملك من أجل ابني وأستدين، لكن..»، تحشرج صوت تيم، وغطت زوجته الجالسة بجانبه وجهها بيديها. حاولت طمأنة الزوجين بأننا سنعرف بالضبط ماذا يغطي برنامج الضمان الصحي. أومأ تيم رأسه ووضع ذراعه على كتف زوجته.

في طريق العودة إلى شيكاغو تصورت حجم اليأس الذي أصاب تيم: عاطل عن العمل، وابن مريض، ومدخرات تستنفد.

هذه هي القصص التي تفوتك حين تسافر بالطائرة على ارتفاع أربعين ألف قدم.

لا يختلف الكثيرون هذه الأيام، من اليسار ومن اليمين، على فكرة أننا نمر بمرحلة تحول اقتصادي جوهري. فالتقدم الذي تحقق في التقانة الرقمية، والألياف البصرية، والإنترنت، والبث الفضائي، والنقل، أزال عمليا الحواجز الاقتصادية بين البلدان والقارات. ورؤوس الأموال تجول الأرض بحثا عن أفضل العائدات، حيث تعبر تريليونات الدولارات الحدود ببضع نقرات على لوحة المفاتيح. أما انهيار الاتحاد السوفييتي وبدء الإصلاحات المرتكزة على السوق في الهند والصين، وتقلص الحواجز التجارية، وظهور شركات التجزئة العملاقة مثل وال ـ مارت، فقد وضعت عدة مليارات من البشر في تنافس مباشر مع الشركات الأمريكية والعمال الأمريكيين. وبغض النظر هل العالم مسطح أم لا، مثلما قال الصحفي والمؤلف توماس فريدمان، فمن المؤكد أنه يزداد تسطحا كل يوم.

لا شك في أن العولمة قد جلبت منافع مهمة للمستهلكين الأمريكيين. فقد خفضت أسعار السلع التي كانت تعد يوما من الكماليات، بدءا بشاشات التلفزيون الضخمة إلى

الدراق في الشتاء، إلى تنامي القوة الشرائية للأمريكيين ذوي الدخل المحدود. إضافة إلى أنها ساعدت على ضبط معدلات التضخم، وزادت العائدات لملايين الأمريكيين الذين يستثمرون الآن في البورصة، ووفرت أسواقا جديدة للبضائع والخدمات الأمريكية، وأتاحت لبلدان مثل الصين والهند تقليل حدة الفقر بصورة جذرية، وهذا يؤدي على المدى البعيد إلى مزيد من الاستقرار في العالم.

لكن لا يوجد من ينكر حقيقة أن العولمة فاقمت حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي لملايين الأمريكيين العاديين. فالإبقاء على القدرة التنافسية وإرضاء المستثمرين في السوق العالمي دفعا الشركات الأمريكية إلى الأتمتة وتقليص الحجم والتعاقد مع الموردين من خارج الشركة ونقل العمليات الإنتاجية إلى البلاد الأجنبية. ولم ترضخ للضغوط من أجل زيادة الأجور، واستبدلت بخطط وبرامج الرعاية الصحية والمعونات التقاعدية خطط الادخار (401K)* وحسابات الادخار الصحية، التي حملت العمال مزيدا من التكاليف وعرضتهم لمزيد من الخطر.

تمثلت النتيجة في ظهور ما دعاه بعضهم اقتصاد «الرابح يأخذ كل شيء»، حيث المد المرتفع لا يحمل بالضرورة القوارب كلها. وشهدنا خلال العقد الماضي نموا اقتصاديا قويا لكن نموا هزيلا في عدد الوظائف؛ قفزات كبيرة في الإنتاجية مع بقاء الأجور على حالها؛ أرباحا ضخمة للشركات وتقلصا في حصة العمال منها. وبالنسبة لأمثال لاري بيج وسيرغي برين، والذين يملكون مهارات ومواهب فريدة، والمهنيين المتخصصين ــ المهندسين والمحامين والمستشارين والمسوقين ـ الذين يسهلون العمل والإنتاج، كانت المكافآت الناجمة عن السوق المعولم غير مسبوقة. لكن فيما يتعلق بالعاملين في مايتاغ، الذين يمكن أتمتة أو رقمنة أو نقل مهاراتهم إلى بلدان تتميز بانخفاض الأجور، يمكن للتأثير أن يكون مرعبا ـ العمل في وظائف خدمية منخفضة الأجر في المستقبل، مع القليل من العلاوات والمنافع، والتعرض لاختطار الخراب المالي في حالة المرض، والعجز عن الادخار من أجل التقاعد أو تعليم الأبناء في الجامعات.

* خطة ادخارية تسمح للموظف بالمساهمة بمبلغ محدد من دخله في حساب تقاعدي مع تأجيل دفع الضرائب عليه. (م)

السؤال هو: ما الذي نستطيع فعله إزاء ذلك كله؟ منذ أوائل التسعينيات، حين بدأت تظهر هذه النزعات والاتجاهات، تبنى جناح من الحزب الديمقراطي، بقيادة بيل كلينتون، الاقتصاد الجديد، وروح التجارة الحرة، والانضباط المالي، والاصلاحات في قطاعي التعليم والتدريب التي تساعد العمال على المنافسة في الحصول على وظائف أعلى قيمة وأجرا في المستقبل. لكن شريحة كبيرة من القاعدة الديمقراطية ـ خصوصا العمال النقابيين (أصحاب الياقات الزرقاء) من أمثال ديف بيفارد ـ عارضت هذه الأجندة. فبرأي هؤلاء، خدمت التجارة الحرة مصالح شارع المال، لكنها لم تفعل شيئا يذكر لوقف نزيف الوظائف الأمريكية المرتفعة الأجر.

الحزب الجمهوري ليس منيعا أمام هذه التوترات. فمع الضجة الصاخبة التي ارتفعت منذ مدة قريبة حول الهجرة غير الشرعية، مثلا، قد يشهد نموذج بات بوكنان المحافظ عن «أمريكا أولا» انبعاثا داخل الحزب الجمهوري، ويمثل تحديا لسياسات التجارة الحرة التي تنتهجها إدارة بوش. ففي حملته عام 2000 وفي وقت مبكر من ولايته الأولى، اقترح بوش دورا مشروعا للحكومة، «نزعة محافظة متعاطفة وتراحمية»، عبرت عن نفسها كما يحاجج البيت الأبيض، في خطة وصفات الدواء (في برنامج الرعاية الصحية) والجهد المبذول في مجال الإصلاح التعليمي المعروف باسم «لن نترك طفلا» ـ وهذا ما أصاب المحافظين المؤيدين لعدم تدخل الحكومة بالصدمة والقلق.

لكن كرس الجزء الأكبر من الأجندة الاقتصادية للحزب الجمهوري تحت زعامة الرئيس بوش للتخفيضات الضريبية، وتقليص الأنظمة والقوانين، وخصخصة الخدمات الحكومية ـ ولمزيد من التخفيضات على الضرائب. صحيح أن مسؤولي الإدارة يسمون ذلك «مجتمع الملكية»، لكن معظم قواعده وأركانه كانت من ثوابت اقتصاد حرية العمل منذ ثلاثينيات القرن العشرين على أقل تقدير: اعتقاد أن إجراء تخفيضات حادة على ـ أو في بعض الحالات إلغاء ـ ضرائب الدخل، والعقارات الكبيرة، وأرباح رأس المال، وأرباح الأسهم، سوف تشجع تشكل رأس المال، وارتفاع معدلات الادخار، وزيادة الاستثمار التجاري، والنمو الاقتصادي؛ اعتقاد أن الأنظمة

والقواعد الحكومية تكبح وتشوه الآلية الكفأة لعمل السوق؛ اعتقاد أن البرامج الحكومية يتأصل فيها العجز وانعدام الكفاءة، وتولد الاتكالية، وتقلص المسؤولية والمبادرة والخيار الفردي.

أو كما عبر رونالد ريغان بأسلوبه البليغ: «الحكومة ليست حلا لمشكلتنا؛ بل هي المشكلة»

حتى الآن، لم تحقق إدارة بوش سوى نصف المعادلة؛ فالكونغرس الخاضع لهيمنة الجمهوريين مرر تخفيضات ضريبية متلاحقة، لكنه رفض اتخاذ خيارات صعبة فيما يتعلق بالسيطرة على الإنفاق ـ ارتفع تخصيص المصالح الخاصة بنسبة 64% منذ وصل بوش إلى البيت الأبيض. في هذه الأثناء، عارض المشرعون الديمقراطيون (وعامة الديمقراطيين) إجراء تخفيضات حادة على الاستثمارات الحيوية ـ ورفضوا رفضا قاطعا اقتراح الإدارة خصخصة الضمان الاجتماعي. ومن غير الواضح هل تعتقد الإدارة فعلا أن العجز في الميزانية الاتحادية وتضخم حجم الدين الوطني أمر لا يهم. لكن الواضح الجلي أن العجز المالي الهائل يجعل من الأصعب على الإدارات في المستقبل البدء بأي استثمارات جديدة للتصدي للتحديات الاقتصادية التي تفرضها العولمة، أو تقوية وتمتين شبكة الأمان الاجتماعي في أمريكا.

لا أريد المبالغة في تضخيم عواقب هذا الفشل. فاستراتيجية الامتناع عن فعل أي شيء وترك العولمة تأخذ مجراها لن تؤدي إلى الانهيار الحتمي الوشيك للاقتصاد الأمريكي. فما يزال الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا متفوقا على الصين والهند مجتمعتين. وما زالت الشركات الأمريكية حتى الآن تتفوق على المنافسين في القطاعات المرتكزة على المعرفة مثل تصميم البرمجيات والأبحاث الدوائية والصيدلانية، وشبكتنا من الجامعات والكليات يحسدنا عليها العالم.

لكن على المدى الطويل، يرجح أن يعني الامتناع عن فعل شيء ظهور نسخة من أمريكا مختلفة تمام الاختلاف عن تلك التي نشأ معظمنا فيها. سيعني أمة أكثر انقساما طبقيا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي مما هو عليه الحال الآن:

أمـة ستتمكن فيها طبقة مثقفة ومزدهرة باطراد، تعيش في جيوب منعزلة، من شراء مـا تريد وتشتهـي من السوق ــ مدارس خاصـة، رعاية صحية خاصـة، أمن خاص، طائـرات خاصة ـ في حـين يحاصر عدد متعاظم من المواطنـين في وظائف منخفضة الأجر، ويتعرضون لخطر الطرد، والضغط للعمل ساعات طويلة، والاعتماد على قطاع عـام يعاني من نقص التمويل والأعباء الثقيلة المفرطـة والأداء الهزيل للحصول على الرعاية الصحية والمعونات التقاعدية والمال اللازم لتعليم أبنائهم.

وسوف يعني أن نواصل العيش في بلد نرهن فيه أصولنا للمقرضين الأجانب ونعرض أنفسنا لنزوات منتجي النفط؛ وينخفض فيه الاستثمار في الأبحاث العلمية الأساسية وتدريـب القوة العاملة الـذي سيقرر إمكاناتنا الاقتصادية علـى المدى البعيد، ونهمل الأزمـات البيئية المحتملة. وسيعني أيضا نسخة مـن أمريكا أكثر استقطابا وبعدا عن الاستقـرار علـى الصعيد السياسي، وذلك مع تفاقم حالـة الإحباط الاقتصادي التي تدفع الناس إلى معاداة بعضهم بعضا.

وأسـوأ مـن ذلك كله أنه سيعني تقلص الفرص المتاحـة للشباب، وتراجع الحراك الصاعد الذي كمن في صميم الوعد الذي قدمه هذا البلد منذ تأسيسه.

ليسـت هـذه أمريكا التي نريدها لأنفسنا أو لأطفالنـا. وأنا على ثقة من أننا نملك المواهب والموارد اللازمـة لخلق مستقبل أفضل، مستقبل ينمو فيه الاقتصاد ويتقاسم المواطنون ثمار الازدهار. أما ما يمنعنا من تشكيل وصياغة ذلك المستقبل فليس غياب الأفـكار الخلاقـة، بل غياب الالتـزام الوطني باتخـاذ الخطـوات الإجرائية الصعبة والضروريـة لجعـل أمريكا أكثر قدرة على المنافسة ـ وغيـاب إجماع جديد على الدور المناسب للحكومة في السوق.

في سبيـل بنـاء ذلك الإجماع، نحتـاج إلى معاينة كيف ارتقى نظـام السوق عندنا على مر السنين. قال كالفين كوليدج ذات مرة: «إن النشاط الرئيس للشعب الأمريكي هـو الأعمال التجاريـة»، وفي الحقيقة، سيكون من الصعب العثـور على بلد في الأرض يتفـوق على أمريكا في حسن ضيافته لمنطق السـوق. إذ يضع دستورنا الملكية الخاصة في صميـم نظـام الحرية الذي نتبناه. وتقاليدنا التراثيـة الدينية تحتفي بقيمة العمل

الجدي الدؤوب وتعبر عن الإيمان بأن حياة التقى والفضيلة تؤدي إلى المكافآت المادية. وبـدلا من أبلسة الأغنياء، نعدهم نمـاذج يحتذى مثالها، وأساطيرنا متخمة بقصص الرجال المصممين على الفوز والربح والنجاح ـ المهاجرين الذين أتوا إلى هذا البلد لا يملكـون شروى نقير فأثروا واغتنوا، والشباب الذين اتجهوا غربا بحثا الثروة. ومثلما قال تيد تيرنر: في أمريكا المال يعني كيف نسجل النقاط.

النتيجـة اللزومية لهذه الثقافة التجارية كانـت ازدهارا ورخاء ليس لهما نظير في تاريـخ البشـر. ولا يتطلب الأمر سوى رحلة إلى الخـارج لتقدير ما تنعم به أمريكا من مزايـا؛ بل إن فقراءنا يأخذون السلع والخدمات كقضايـا مسلم بها ـ الكهرباء والماء النظيف، والتمديدات الصحية داخل البيـوت، وأجهزة الهاتف والتلفزيون، والأدوات المنزليـة ـ مع أن معظم سـكان العالم لا يحصلون عليها. لربمـا تمتعت أمريكا بنعمة أفضـل العقـارات على الأرض، لكن من الواضح أن مواردنـا الطبيعية لم تمثل السبب الوحيـد الكامـن وراء نجاحنا الاقتصـادي، فأعظم مواطن قوتنـا كمنت في التنظيم الاجتماعي الذي نتبناه، نظام ظل على مدى الأجيال يشجع الابتكار المستمر، والمبادرة الفردية، والتخصيص الكفء والفعال للموارد.

إذن، ليسـ من المفاجئ أن يكون لدينا ميل إلى اعتبـار نظامنا القائم على السوق الحر نعمة مباركة وحقيقية واقعية راسخة، وافتراض أنه ينبع طبيعيا من قوانين العرض والطلب واليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث. وانطلاقا من هذا الافتراض، ليس من المبالغة القول: إن أي تدخل حكومي في الآليات السحرية لعمل السوق ـ عبر فرض الضرائب، أو وضع القواعد والقوانين التنظيمية، أو الدعاوى القضائية، أو التعريفات الجمركيـة، أو وسائـل حماية العمل والعمال، أو الاتفاق علـى البرامج الحكومية فيما يتعلق مثـلا بالضمان الاجتماعي أو تعويض البطالة ـــ يضعف بالضرورة المشروعات الفردية ويكبـح النمو الاقتصـادي. إن إفلاس الشيوعية والاشتراكيـة كوسائل بديلة للتنظيـم الاقتصادي عزز وقوى هـذه الفكرة. ووفقا لمراجعنـا الاقتصادية المعيارية، وجدالنـا السياسـي الحديث، تعـد حرية العمل قاعـدة افتراضيـة أساسية؛ وكل من يتحداها يسبح عكس التيار السائد.

إذن، مـن المفيد أن نذكر أنفسنا بأن نظامنا القائم على حرية السوق لم يكن نتاج القانـون الطبيعـي ولا العناية الإلهيـة، بل برز عبر عملية مؤلمة مـن التجربة والخطأ، وسلسلة من الخيارات الصعبة بين الكفاءة والعدالة، والثبات والتغيير. ومع أن غالبية فوائد ومنافع نظامنا القائم على السوق الحر مستمدة من الجهود الفردية لأجيال من الرجال والنساء الذين سعوا لتحقيق رؤيتهم الخاصة عن السعادة، إلا أننا اعتمدنا في كل حقبة من الاضطراب الاقتصـادي الكاسح والمراحل الانتقالية على عمل الحكومة لتوفير الفرص، وتشجيع المنافسة، وتحسين آلية عمل السوق.

علـى وجه الإجمال، اتخذ عمـل الحكومة ثلاثة أشـكال. أولا، دعيت عبر تاريخنا لتشييـد البنيـة التحتيـة، وتدريب القـوة العاملـة، ووضـع الركائز الضروريـة للنمو الاقتصـادي. وأدرك جميـع الآبـاء المؤسسـين الصلـة الجامعة بين الملكيـة الخاصة والحرية، لكن ألكسندر هاملتون* هو الذي ميز الإمكانية الهائلة للاقتصاد الوطني ـ اقتصـاد لا يعتمد على ماضـي أمريكا الزراعي بل على مستقبل تجاري وصناعي. وفي سبيل تحقيق هذا الإمكان تحتاج أمريكا، كما حاجج هاملتون، إلى حكومة وطنية قوية وفاعلـة، وبوصفـه أول وزير للخزانة في أمريكا شرع في وضـع أفكاره موضع التطبيق. فـأمم ديـون الحرب الثورية، وهي خطـوة لم تربط معا اقتصـادات الولايات فقط بل ساعـدت في تحفيز نظام وطنـي قائم على أسواق الائتمان ورأس المال المتحرك. وروج اتبـاع سياسـات ـ مثـل قوانين الترخيـص وفرض تعرفـة جمركية مرتفعـة ـ تشجع التصنيع والاستثمار في الطرق والجسور الضرورية لنقل المنتجات إلى السوق.

واجـه هاملتون مقاومة ضارية من توماس جيفرسون**، الذي خشي أن تضعف الحكومـة الوطنيـة القوية المرتبطـة بالمصالح التجاريـة الغنية رؤيتـه عن النظام الديمقراطـي المساواتي والعادل والمرتبط بالأرض. لكـن هاملتون عرف أن تحرير رأسـ المال من إسـار المصالح المحلية المرتبطـة بالأرض هو السبيـل الوحيد الذي

* (1757 - 1804): رجل دولة وكاتب أمريكي تناول شؤون الحكم، وكان أول وزير للخزانة (1789 - 1797). (م)

** (1743 - 1826): رجل دولة وديبلوماسي ومهندس وكاتب أمريكي، والرئيس الثالث للولايات المتحدة (1801 - 1809). (م)

يمكـن أمريكا من استغـلال أقوى مواردها ــ أي طاقة ومبـادرة الشعب الأمريكي ومشروعاتـه الحـرة. لقد كونت فكرة الحـراك الاجتماعي هذه واحـدة من أعظم المساومـات المبكرة للرأسمالية الأمريكيـة؛ فالرأسمالية الصناعيـة والتجارية قد تؤدي إلى حالة كاسحة من عدم الاستقرار، لكنها ستكون نظاما ديناميكيا يستطيع فيـه كل من يملك ما يكفي من الطاقة والموهبة الارتقاء إلى القمة. وافق جيفرسون على هذه النقطة على الأقل ـ اعتمادا على إيمانه بالجدارة والأهلية والكفاءة، بدلا مـن الأرستقراطية الموروثة، وأيد إنشاء جامعة وطنية تمولها الحكومة تعلم وتدرب المواهب في مختلف أرجاء الدولة الجديدة، وعد تأسيس جامعة فرجينيا واحدا من أعظم منجزاته.

هذا التقليد التراثي من الاستثمار الحكومي في البنية التحتية لأمريكا وفي شعبها، اعتنقه بصورة شاملة ابراهام لينكولن والحزب الجمهوري في مرحلته المبكرة. وبنظر لينكولـن، فإن جوهـر أمريكا هو الفرصـة المتاحة، قدرة «العامـل الحر» على تحقيق التقـدم في الحياة. لقد عد لينكولن الرأسمالية أفضل وسيلة لخلق مثل هذه الفرصة، لكنـه رأى أيضـا كيـف أوقعت المرحلـة الانتقالية مـن المجتمع الزراعـي إلى المجتمع الصناعي الفوضى والارتباك في حياة الناس ودمرت مجتمعاتهم المحلية.

وهكذا شرع لينكولن في خضم الحرب الأهلية في تطبيق سلسلة من السياسات التي لم تضع الركيزة المؤسسة لاقتصاد وطني متكامل فقط، بل وسعت مجال الفرص لتتاح لمزيـد من الناس. ومارس الضغط من أجـل تشييد أول سكة حديد عبر القارة، وأنشأ الأكاديميـة الوطنية للعلوم لتحفيـز البحث المعرفي والاكتشـاف العلمي بحيث يؤديان إلى تقانـة جديـدة وتطبيقـات تجارية حديثة. وتجـاوز حد قانون الإقامـة في المزارع لعـام 1862، الذي منح مساحات شاسعة مـن الأراضي العامة غرب الولايات المتحدة للمستوطنين القادمين من الشرق والمهاجرين من شتى أنحاء العالم، بحيث يساهمون هم أيضا في اقتصاد الأمة المتنامي. وبدلا من ترك أصحاب المزارع هؤلاء دون معين، أقـام نظام كليات تعلم المزارعـين وتدربهم على آخر التقانـات الزراعية، وتوفر لهم التعليم الحر الذي يتيح لهم حلم تجاوز تخوم وحدود الحياة في المزرعة.

ظلت الرؤية الأساسية لهاملتون ولينكولن ــ القائمة على قدرة موارد وسلطة الحكومة الوطنية على تسهيل، لا الحلول محل، السوق الحر النشط ـ تشكل إحدى دعامات سياسات الجمهوريين والديمقراطيين في كل مرحلة من مراحل تطور أمريكا. سد هوفر (سد بولدر)، وسلطة وادي تينيسي، ونظام الطرق عبر الولايات، والإنترنت، ومشروع المجين البشري: مرة بعد أخرى، ساعد استثمار الحكومة على تعبيد الطريق أمام ازدهار النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. وعبر إقامة نظام من المدارس العامة ومؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى برامج مثل «إعلان حقوق قدماء المحاربين»، التي جعلت التعليم الجامعي متاحا لملايين الأمريكيين، ساعدت الحكومة في تزويد الأفراد بالأدوات والوسائل اللازمة للتكيف والابتكار في مناخ من التغير التقاني المستمر.

وبغض النظر عن توظيف الاستثمارات الضرورية التي لا يستطيع، أولا يريد، القطاع الخاص توظيفها وحده، قامت الحكومة الوطنية بدور أساس لا غنى عنه في التصدي لإخفاقات السوق ـ تلك العقبات الخفية والعراقيل المفاجئة التي تتكرر في أي نظام رأسمالي وتكبح الآليات الفعالة للسوق أو تلحق الضرر بعامة الناس. لقد أدرك تيدي روزفلت أن احتكار السلطة والقوة قد يقيد المنافسة، وجعل «مكافحة الاحتكار» بؤرة اهتمام إدارته. أما ودرو ولسون فقد أنشأ مصرف الاحتياط الفيدرالي لإدارة توريد النقد وتقليص حالات الهلع الدورية في الأسواق المالية. وأصدرت الحكومات على الصعيد الاتحادي وعلى مستوى الولاية أول قوانين لحماية المستهلك ـ قانون الغذاء والدواء الصحي وقانون التفتيش على اللحوم ــ وحماية الأمريكيين من المنتجات الضارة.

لكن خلال انهيار البورصة عام 1929 وحقبة الكساد الكبير الذي أعقبه تبدى دور الحكومة الحيوي في تنظيم السوق بجلاء لا لبس فيه. فمع تحطم ثقة المستثمر، وخطر انهيار النظام المالي، والتراجع الحاد في طلب المستهلك والاستثمار في قطاع الأعمال، خطط فرانكلين روزفلت لسلسلة من التدخلات الحكومية التي كبحت مزيدا من الانكماش الاقتصادي. وطوال السنوات الثماني التالية، اختبرت إدارة «البرنامج

الجديد»عددا من السياسات لإعادة إطلاق الاقتصاد، ومع أن هذه التدخلات لم تفرز كلها النتائج المقصودة، إلا أنها خلفت فعلا بنية تنظيمية تساعد على الحد من اختطار الأزمات الاقتصادية: هيئة للأوراق المالية والصرف لضمان الشفافية في الأسواق المالية وحماية صغار المستثمرين من الغش والتزوير والتلاعب؛ هيئة تأمين الودائع الفيدرالية لمنح الثقة للمودعين في المصارف؛ سياسات مالية ونقدية لوقف الدورات التجارية أو الاقتصادية، أخذت شكل تخفيضات ضريبية أو زيادة السيولة أو توجيه الإنفاق الحكومي، لتحفيز الطلب حين يتراجع النشاط التجاري ويبتعد المستهلكون عن السوق.

أخيرا ـ والأكثر إثارة للجدل الخلافي ـ ساعدت الحكومة في إقامة اندماج اجتماعي بين الأعمال التجارية والعمال الأمريكيين. فخلال السنوات المئة والخمسين الأولى من عمر أمريكا، ومع زيادة تركز رأس المال في الائتلافات الاحتكارية والشركات المحدودة المسؤولية، منع العمال بالقانون وبالعنف من تشكيل نقابات تزيد قوتهم ونفوذهم. إذ لم يحظوا تقريبا بأي حماية من ظروف العمل غير الآمنة أو غير الإنسانية، في المعامل المستغلة أو في منشآت ذبح الحيوانات وتحضير اللحوم. ولم تشهد الثقافة الأمريكية السائدة تعاطفا مع العمال المفقرين نتيجة رياح «التدمير الخلاق» التي تعصف بالرأسمالية من حين لآخر ـ الوصفة المناسبة للنجاح الفردي كانت بذل مزيد من الجهد والعرق، لا انتظار «الدلال» من الدولة. وأي شبكة أمان وجدت أتت من المصادر الهزيلة وغير المتكافئة للأعمال الخيرية الخاصة.

مرة أخرى، تطلب الأمر صدمة الكساد الكبير، حيث وجد واحد من بين كل ثلاثة أمريكيين نفسه عاطلا عن العمل، ويعاني من سوء المأكل والملبس والمسكن، حتى تصحح الحكومة حالة عدم التوازن تلك. فبعد سنتين من وصول فرانكلين روزفلت إلى سدة الرئاسة، تمكن من تمرير قانون الضمان الاجتماعي في الكونغرس (1935)، بؤرة تركيز دولة الرعاية الاجتماعية الجديدة، وشبكة الأمان التي تنتشل نصف المواطنين المسنين من وهدة الفقر، وتوفر تعويض البطالة للذين فقدوا وظائفهم، وتقدم إعانات مالية متواضعة للعاجزين والفقراء الذين تقدم بهم العمر. وضع روزفلت أيضا قوانين

غـيرت تغييرا جوهريا العلاقـة بين رأس المال والعامل: أربعـون ساعة عمل أسبوعيا، قوانـين لمنع تشغيـل الأطفال، قوانين الحـد الأدنى من الأجور؛ قانـون علاقات العمل الوطنيـة الذي جعل من الممكن تنظيم نقابات صناعية عريضة القاعدة وأجبر أرباب العمل على التفاوض بنية صافية.

أتـى جـزء مـن الأسـ المنطقي لروزفلـت في إصـدار وإجـازة هـذه القوانين من الاقتصاد الكينزي مباشرة: أحد علاجات الكساد الاقتصادي وضع مزيد من الدخل المتاح في جيوب العمال الأمريكيين. لكن روزفلت عرف أيضا أن الرأسمالية في النظام الديمقراطي تتطلب موافقة المواطنين، وأن إصلاحاته، عبر إعطاء العمال حصة أكبر مـن الكعكة الاقتصادية، سوف تضعف جاذبية الأنظمة القائمة على الإدارة والتحكم والسيطـرة الحكوميـة، فاشيـة أم اشتراكيـة أم شيوعية، التي كانـت تكتسب الدعم والأنصار في شتى أنحاء أوروبا. ومثلما سيشرح عام 1944، فإن «الجائعين والعاطلين هم المادة التي تصنع منها الديكتاتوريات»

بـدا لوهلـة أن القصة ستنتهي هنا ـ مع إنقاذ روزفلت للرأسمالية من نفسها عبر حكومـة اتحاديـة فاعلة ونشيطـة تستثمر في مواطنيهـا وفي البنيـة التحتية، وتنظم السوق، وتحمي العمال من الحرمان المزمن. وفي الحقيقة، حظي نموذج دولة الرعاية الاجتماعيـة الأمريكية هذا بإجماع عريض طوال السنوات الخمس والعشرين التالية عبر الإدارات الجمهورية والديمقراطية. فمن كانوا على اليمين اشتكوا من الاشتراكية الزاحفة، ومن وقفوا على اليسار اعتقدوا أن خطوات روزفلت لم تكن كافية. لكن النمو الهائـل لاقتصـاد أمريكا القائم على الإنتـاج بالجملة، والفجـوة الواسعة في الطاقة الإنتاجية بين الولايات المتحدة واقتصادات أوروبا وآسيا التي مزقتها الحروب، نجحا في إنهاء وحسم معظم المعارك الأيديولوجية. وفي غياب أي منافسين جديين، تمكنت الشـركات الأمريكية بشكل روتينـي من نقل تكاليف العمل والنفقـات التنظيمية إلى زبائنها. الوظيفة بدوام كامل مكنت عمال المصانع النقابيين من الانتقال إلى صفوف الطبقة الوسطى، وإعالة عائلاتهم من دخل واحد، والتمتع باستقرار الضمان الصحي والتقاعـدي. وفي هـذه البيئة من أرباح الشـركات الثابتة وارتفـاع الأجور، لم يواجه

صنـاع السياسـة سوى معارضة سياسيـة متواضعة لرفع الضرائـب ووضع مزيد من القوانين والقواعد التنظيمية للتصدي للمشكلات الاجتماعية الملحة – ومن ثم إنشاء برامـج المجتمع العظيـم، التي تشمل برامج الرعاية الصحيـة لمن هم فوق الخامسة والستين وبعض العجزة تحت سن الخامسة والستين (Medicare) وأخرى للمواطنين مـن جميع الأعمار ضمن حدود دخل معينـة (Medicaid)، والرعاية الاجتماعية، في عهد إدارة جونسـون؛ وإنشاء وكالة حماية البيئة وإدارة السلامة والصحة المهنية في عهد نيكسون.

بقيـت مشكلة واحدة أمام هـذا الانتصار الليبرالي: الرأسماليـة لا تقف جامدة. فبحلـول السبعينيـات، بدأ نمـو الإنتاجيـة، محرك اقتصـاد حقبة ما بعـد الحرب، بالتقاعس. في حين سمح تزايد ثقة «أوبك» بالنفس لمنتجي النفط الأجانب باقتطاع حصـة أكبر مـن الاقتصـاد العالمي، وهذا مـا فضح ضعـف أمريكا أمـام اضطراب وانقطـاع واردات الطاقة. وبـدأت الشـركات الأمريكية تعاني المنافسـة من المنتجين الذيـن يتمتعون بمزايـا انخفاض التكلفة في آسيا، وبحلـول الثمانينيات، بدأ وابل من الـواردات الرخيصة ــ تشمل الأنسجة والأحذيـة والإلكترونيات، وحتـى السيارات ـ يقتنـص أجـزاء كبيرة من السوق المحلية. في هذه الأثناء، بـدأت الشركات الأمريكية المتعـددة الجنسيات تنقل بعضا من مرافقها الإنتاجية إلى الخارج ـ من أجل الوصول إلى الأسواق الأجنبية من جهة، وللاستفادة من العمالة الرخيصة من جهة أخرى.

في هـذه البيئـة العالميـة التي هي أكـثر تنافسيـة، لم تعد تنجح الصيغـة القديمة للأربـاح الثابتة والإدارة الثقيلـة الحركة للشركات الأمريكية. ومع تراجع القدرة على نقـل التكاليف المرتفعـة أو المنتجات الرديئة إلى المستهلكـين تقلصت أرباح الشركات والحصـة السوقية، وأخذ المساهمون في الشركات يطالبـون بمزيد من القيمة. بعض الشـركات وجـدت طرقـا لتحسين الإنتاجيـة عبر الابتـكار والأتمتـة. في حين اعتمد غيرها على تسريح العمال بأسلوب وحشي، ومقاومة النقابات، وزيادة نقل الإنتاج إلى الخـارج. مديرو الشركات الذين لم يتمكنوا من التكيـف تعرضوا للغزو من الشركات الأخـرى، فباعوا حصة كبيرة من أسهمها إلى أشخاص تضلعوا من الخدع والمراوغة،

لإحداث التغيير المطلوب، دون أي اعتبار للموظفين والعمال الذين تأثرت حياتهم تأثرا بالغا، أو للمجتمعات التي يمكن أن تدمر وتتمزق. وبطريقة أو بأخرى، زادت الشركات الأمريكية هزالا وضعفا ـ وتحمل وطأة هذا التحول عمال التصنيع على خطوط الإنتاج القديمة وبلدات مثل غيلزبرغ.

لم يكن القطاع الخاص وحده مضطرا للتكيف مع هذه البيئة الجديدة. ومثلما أوضح انتخاب رونالد ريغان، أراد الأمريكيون من الحكومة أن تتغير أيضا.

نزع ريغان في خطابه إلى المغالاة في الحجم الذي بلغته دولة الرعاية الاجتماعية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. ففي ذروتها، بقيت الميزانية الاتحادية كحصة إجمالية من الاقتصاد الأمريكي أدنى كثيرا بالمقارنة مع أوروبا الغربية، حتى حين تؤخذ بالاعتبار ميزانية الدفاع الهائلة في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الثورة المحافظة التي ساعد ريغان في إطلاقها اكتسبت زخما لأن رؤية ريغان المركزية ـ دولة الرعاية الاجتماعية الليبرالية أفرطت في الرضا والإرضاء وأصبحت بيروقراطية أكثر من اللازم، حيث صناع السياسة الديمقراطيون أشد هوسا بتقسيم الكعكة الاقتصادية من تنميتها وتكبيرها ـ تحوي قدرا كبيرا من الصدق والحقيقة. ومثلما توقف العديد من مديري الشركات، المحميين من المنافسة، عن تقديم القيمة، توقف العديد من البيروقراطيات الحكومية عن سؤال المعنيين وأصحاب المصلحة (دافعي الضرائب الأمريكيين) والمستهلكين (مستخدمي الخدمات الحكومية) هل تحصل نقودهم على قيمتها.

لم يشتغل كل برنامج حكومي حسب الطريقة التي أعلنت الدعاية عنها. بعض الوظائف كان من الأفضل تنفيذها بواسطة القطاع الخاص، مثلما كان بالمستطاع في بعض الحالات أن تحقق الحوافز المرتكزة على السوق النتائج نفسها بتكلفة أقل ومرونة أكبر، تماما كالقواعد التنظيمية المعتمدة على أسلوب التحكم والسيطرة. معدلات الضريبة الهامشية المرتفعة التي كانت سائدة حين استلم ريغان الرئاسة ربما لم تكبح الحوافز للعمل أو الاستثمار، لكن حرفت وشوهت القرارات الاستثمارية ـ وأدت فعلا إلى صناعة مبذرة قائمة على إنشاء الملاجئ الضريبية. وفي حين وفرت

الرعايــة الاجتماعية بالتأكيد العون للعديد مــن المفقرين الأمريكيين، إلا أنها أوجدت بعض الحوافز العكسية فيما يتعلق بأخلاقيات العمل والاستقرار الأسري.

ونظــرا لاضطرار ريغــان إلى سلوك سبيــل التسوية مع كونغرســ خاضع لسيطرة الديمقراطيين، فإنه لن يحقق العديد من أكثر خططه طموحا لتقليص دور الحكومة. لكنــه غير تغييرا جوهريا تعابير ومفردات الجدل السياسي. إذ أصبحت ثورة الطبقة الوسطى الضريبية ثابتةً دائما في السياسة الوطنية ووضعت سقفا لمدى توسع التدخل الحكومي. وبالنسبة للعديد من الجمهوريين، تحول عدم التدخل في السوق إلى منظومة اعتقادية محددة لتفكيرهم.

وبالطبــع، استمــر العديد من الناخبين في التطلــع إلى الحكومة طلبا للعون خلال حقب الانكماش الاقتصادي، ودعوة بيل كلينتون إلى مزيد من العمل الحكومي الجريء والتدخلــي في الاقتصــاد ساعدته في الوصــول إلى البيت الأبيض. لكن بعد الهزيمة السياسية الكارثية لخطــة الرعاية الصحية وانتخاب كونغرس جمهوري عام 1994، اضطر كلينتون إلى قصقصة طموحاته، برغم تمكنه من إضافة منظور تقدمي جديد إلى بعض من أهداف ريغان. ومع نهاية حقبة الحكومة التدخلية، وقع كلينتون مشروع إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية ليصبح قانونا، وضغط من أجل تخفيض الضرائب علــى الطبقة الوسطى والعمال الفقراء، وعمــل على تقليص البيروقراطية والروتين. كلينتــون هــو الذي سينجز ما عجــز عنه ريغان، حين رتب شؤون بيــت مال الأمة، مع تقليل الفقــر وتوظيف استثمارات جديدة (متواضعــة) في التعليم وتدريب العاملين. وبحلــول الوقت الذي غــادر فيه البيت الأبيض، بدا وكأن نوعــا من التوازن قد تحقق ـ حكومة أقــل تدخلا، لكنها احتفظت بشبكة الأمان الاجتماعي التي نصبها روزفلت أول مرة.

لكــن الرأسمالية لا تقف جامدة ساكنة. لربما نجحت سياسات ريغان وكلينتون في إزالــة بعض الترهل من جســم دولة الرعاية الاجتماعية الليبراليــة، لكنها لم تستطع تغيــير الوقائع والحقائق الأساسية للمنافســة العالمية والثورة التكنولوجية. فالوظائف ما زالت تنتقل إلى الخارج ـ لا في مجال التصنيع فقط، بل على نحو متزايد في قطاع

الخدمـات التي يمكـن بثها رقميا، مثل برمجة الحاسب. ومـا زالت الأعمال التجارية تعاني تكاليف الرعايـة الصحية المرتفعة. وما زالت أمريكا تستورد أكثر مما تصدر، وتقترض أكثر مما تقرض.

في غياب أي فلسفة حكومية واضحة، ردت إدارة بوش وحلفاؤها في الكونغرس عبر دفع الثورة المحافظة إلى خاتمتها المنطقية ـ مزيد من التخفيضات الضريبية، ومزيد من إلغاء القواعد التنظيمية، وتصغير شبكة الأمان. لكن الجمهوريين باتخاذهم هذه المقاربة يخوضـون المعركة الأخيرة في الحرب التي شنوهـا وكسبوها في الثمانينيات، في حين يجبر الديمقراطيون على اتخاذ موقف الدفاع، والمنافحةعن خطط البرنامج الجديد الذي أطلق في الثلاثينيات.

لم تعـد أي من الإستراتيجيتين تعمل. إذ لا تستطيع أمريكا منافسة الصين والهند بمجرد تخفيض النفقات وتقليص التدخل الحكومي ـ إلا إذا كنا على استعداد لتحمل تراجـع حاد في مستويـات المعيشة، مع مدن تختنق بدخـان المصانع ومتسولين يملؤون الشـوارع. لا تستطيع أمريكا المنافسـة بمجرد إقامة حواجز تجارية ورفع الحد الأدنى من الأجور ـ إلا إذا كنا على استعداد لمصادرة جميع أجهزة الكمبيوتر في العالم.

لكـن يجب أن يمنحنـا تاريخنا الثقة. فليـس علينا الاختيار بين نظـام اقتصادي قمعي تقـوده الحكومة وبين نظام رأسمالي فوضوي يفتقـر إلى التسامح. فهو يخبرنا أن بمقدورنا الخروج من أعظم وأخطر الاضطرابات الاقتصادية أقوى وأصلب عودا. وعلـى شاكلـة أولئك الذين سبقونا، يجب أن نسأل أنفسنا مـا الخلطة السياسية التي تفضـي إلى سوق حـر دينامي وأمن اقتصـادي واسع النطـاق، وروح ابتكارية مبادرة ومغامرة، وحراك اجتماعي صاعد؟. يمكننا أن نهتدي دوما بحكمة لينكولن البسيطة: لن ننجز جماعيا، عبر حكومتنا، إلا تلك المهمات التي لا نستطيع إنجازها على المستوى ذاته (أو لا نستطيع إنجازها على الإطلاق) بصورة فردية وخاصة.

بكلمات أخرى، يجب أن نستهدي بما ينجح.

كيـف يبـدو هذا الإجماع الاقتصـادي الجديد؟ لن أدعي امتـلاك جميع الأجوبة، فمناقشة السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة بالتفصيل سوف تملأ عدة مجلدات.

لكن أستطيع تقديم بضعة أمثلة على كيفية التحرر من إسار ورطتنا السياسية الراهنة؛ حيث نستطيع وفقا لتراث هاميلتون ولنكولن، الاستثمار في بنيتنا التحتية وشعبنا؛ بطرائق نتمكن عبرها من تحديث وإعادة بناء العقد الاجتماعي الذي جمع روزفلت أجزاءه معا أول مرة في منتصف القرن الماضي.

لنبدأ بتلك الاستثمارات التي يمكن أن تجعل أمريكا أكثر قدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي: الاستثمارات في التعليم والعلوم والتقانة واستقلالية الطاقة.

احتل التعليم طوال تاريخنا جوهر الاتفاق الذي عقدته هذه الدولة مع مواطنيها: إذا عملت بجد ودأب وتحملت المسؤولية، سوف تتاح لك فرصة حياة أفضل. وفي عالم تحدد فيه المعرفة القيمة في سوق العمل، حيث يجب على الطفل في لوس أنجلوس التنافس لا مع الطفل في بوسطن فقط، بل مع ملايين الأطفال في بنغالور وبكين، والعديد من مدارس أمريكا لا تلتزم بدورها في الاتفاق.

في عام 2005، قمت بزيارة إلى مدرسة ثورنتون تاونشيب الثانوية، التي تقع في الضواحي الجنوبية من شيكاغو ومعظم طلابها من السود. كان العاملون معي قد تعاونوا مع المدرسين لتنظيم لقاء مع الشباب المحليين ــ أمضى ممثلون عن كل صف أسابيع في إجراء مسوح لاكتشاف القضايا التي تهم وتشغل زملاءهم الطلاب، ثم تقديم النتائج عبر سلسلة من الأسئلة التي توجه إلي. تحدثوا في الاجتماع عن العنف في الأحياء ونقص أجهزة الكمبيوتر في صفوفهم. لكن قضيتهم الأولى كانت كما يلي: لأن المدارس العامة لا تستطيع تحمل عمل المدرسين طوال اليوم، فإن الدوام في مدرسة ثورنتون ينتهي في الواحدة والنصف ظهرا. ونتيجة اختصار البرنامج، لا يجد الطلاب وقتا كافيا للعمل في المخبر أو حضور دروس اللغة الأجنبية.

سألني الطلاب لماذا لا نحصل على حقنا الكامل؟ إذ لا يتوقع أحد منا على ما يبدو دخول الجامعة، كما قالوا.

يريدون مزيدا من المدارس.

تعودنـا مثل هذه القصص، عن أطفال فقـراء من السود واللاتين يعانون ويضعف نشاطهـم في مدارس عاجـزة عن إعدادهـم للاقتصـاد الصناعي القـديم، فضلا عـن عصر المعلومـات. لكن مشـكلات نظامنا التعليمـي لا تنحصر في أحيـاء مدننا الداخلية. فأمريكا تشهـد الآن واحدا من أعلى معدلات التسرب من المدارس الثانوية في العالم الصناعي. فعند وصول طلاب المدارس الثانوية إلى سنتهم الأخيرة تنخفض درجاتهـم في اختبارات الرياضيات والعلوم عن معظم أترابهم من الطلاب الأجانب. ونصـف المراهقين لا يفهمون مبـادئ الكسور الأساسية، ونصف مـن هم في التاسعة مـن العمـر لا يستطيعون إجـراء عمليات الضـرب أو القسمة البسيطـة. ومع أن عدد الطـلاب الأمريكيين الذين يجرون امتحانات الدخـول إلى الجامعة أكثر من أي وقت مضـى، إلا أن نسبة 22% منهم فقط مستعدون ومهيئون لتلقي دروس اللغة الإنكليزية والرياضيات والعلوم على مستوى الجامعة.

لا أعتقد أن الحكومة وحدها قادرة على قلب هذه الإحصائيات رأسا على عقب. إذ يتحمـل الآباء المسؤولية الرئيسة عن غرس أخلاقيات العمل الدؤوب والجد والاجتهاد والإنجاز التعليمي في نفوس أبنائهم. لكن الآباء على حق حين ينتظرون من حكومتهم، عـبر المدارس العامة، لعب دور الشريك الكامل في العمليـة التعليمية ـ كحال الأجيال السابقة من الأمريكيين.

لسـوء الحظ، فإن ما شهدناه من الحكومة طوال عقدين من السنين مجرد محاولات ترقيعيـة تفتقـد الإتقان، وتساهلا مـع النوعية المتوسطـة من الإنجاز، بـدلا من ابتكار إصلاحـات جريئـة لمدارسنـا ـ إصلاحـات تتيح للطـلاب في مدرسة ثورنتـون المنافسة للحصول على وظائف في غوغل. يعود جزء من السبب إلى المعارك الأيديولوجية المتوقعة بقـدر ما هي عتيقة تجاوزها الزمن. إذ يقدم العديد من المحافظين الحجة على أن المال عامل غير مهم في رفع مستوى الإنجاز التعليمي؛ وأن المشكلات في المدارس العامة ناجمة عن البيروقراطيات المنكودة ونقابات المعلمين العنيدة؛ وأن الحل الوحيد هو كسر احتكار الحكومة لقطاع التعليم عبر نظام القسائم (حيث يتسلم كل طفل في سن المدرسة مبلغا معينـا من المال يمكـن لأبويه وفقا له اختيـار مدرسة عامة أو خاصـة لتعليمه). في هذه

الأثناء، كثيرا ما يجد اليساريون أنفسهم يدافعون عن وضع قائم يتعذر الدفاع عنه، حين يصرون بإلحاح على أن مزيدا من الإنفاق سوف يحسن وحده النتائج التعليمية.

كلا الافتراضين خاطئ. المال عامل مهم فعلا في التعليم ـ وإلا فلماذا يدفع الآباء هذه التكاليف الباهظة للعيش في الضواحي التي تضم مدارس ممولة تمويلا جيدا؟ ـــ ما زالت مدارس عديدة في المناطق الحضرية والريفية تعاني مشكلة الصفوف الدراسية المكتظة، والكتب العتيقة التي تجاوزها الزمن، والمعدات والتجهيزات القديمة، والمعلمين الذين يضطرون لشراء التجهيزات الأساسية من جيوبهم. لكن يتعذر إنكار حقيقة أن أسلوب إدارة العديد من المدارس العامة يمثل مشكلة كبيرة تعادل على الأقل مشكلة التمويل.

مهمتنا إذن هي تحديد تلك الإصلاحات التي كان لها أبلغ الأثر في إنجاز الطلاب، وتمويلها بدرجة كافية، وإلغاء تلك البرامج التي لم تعط النتائج المتوخاة. وفي الحقيقة، لدينا دليل دامغ على الإصلاحات التي نجحت: منهاج مدرسي أكثر تحديا وحيوية وصرامة يشدد على الرياضيات والعلوم ومهارات التعلم؛ ساعات أطول وأيام أكثر لمنح الأطفال ما يحتاجونه من وقت وانتباه مستمر للتعلم؛ التعليم المبكر (في مرحلة الطفولة) لكل طفل، بحيث لا يتخلف عن الركب عند التحاقه بالمدرسة؛ تقويمات هادفة ومرتكزة على الأداء يمكن أن توفر صورة كاملة لعمل الطالب؛ توظيف وتدريب مديرين قادرين على إحداث التغيير ومدرسين مؤهلين وفاعلين وأكفاء.

النقطة الأخيرة ـ الحاجة إلى مدرسين أكفاء ـــ تستحق التوكيد. فقد أظهرت الدراسات التي أجريت حديثا أن أهم عامل في تحديد إنجاز الطالب ليس لون بشرته أو من أين أتى، بل مَنْ مدرسه. ولسوء الحظ فإن العديد من مدارسنا تعتمد على مدرسين يفتقرون إلى الخبرة والتدريب في المواد التي يدرسونها، وكثيرا ما يتركز هؤلاء في المدارس التي تعاني المشكلات. فضلا عن ذلك، تزداد الحالة سوءا: ففي كل سنة تعاني المدارس نزيفا من المدرسين المؤهلين وذلك مع وصول جيل حقبة ارتفاع معدل المواليد (1946 - 1965) إلى سن التقاعد، ولا بد من توظيف مليوني مدرس في العقد القادم لتلبية حاجات زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس.

لا تتمثل المشكلة في عدم الرغبة في دخول سلك التدريس؛ فأنا أقابل باستمرار شبانا تخرجوا للتو في أفضل الجامعات ووقعوا عقود العمل مدة سنتين، عبر برامج مثل «التدريس من أجل أمريكا»، في أصعب وأقسى المدارس العامة مقابل رواتب زهيدة. فهم يجدون العمل مفيدا إلى حد استثنائي؛ والتلاميذ الذين يدرسونهم يستفيدون من قدراتهم الإبداعية وحماستهم. لكن بحلول نهاية السنتين، يغير معظمهم المهنة أو ينتقلون إلى مدارس الضواحي ـ وذلك كعاقبة للرواتب المتدنية، وغياب الدعم من البيروقراطية التعليمية، والشعور السائد بالعزلة.

إذا كنا جادين في بناء نظام القرن الحادي والعشرين للمدارس، علينا أخذ مهنة التدريس على محمل الجد. وهذا يعني تغيير عملية منح الشهادات للسماح للمتخصص في الكيمياء الذي يريد التدريس بتجنب الدورة الإضافية المكلفة؛ وجمع المدرسين الجدد مع المخضرمين والمتمرسين لكسر جدار العزلة حولهم؛ ومنح المدرسين الذين ثبتت كفاءتهم وأهليتهم مزيدا من التحكم فيما يجري في صفوفهم المدرسية.

ويعني أيضا منح المدرسين ما يستحقونه من أجر. فليس ثمة سبب يدعو إلى تحديد سقف الراتب الذي يتقاضاه المدرس الخبير والكفء والمؤهل والفاعل بمئة ألف دولار سنويا خلال ذروة عطائه. فالمدرسون الذين يتمتعون بدرجة عالية من الخبرة والكفاءة في مجالات حاسمة الأهمية مثل الرياضيات والعلوم ـ إضافة إلى أولئك الراغبين في التدريس في مدارس المدن التي تعاني أقسى الظروف ـ يجب أن ينالوا رواتب أعلى.

هنالك مشكلة واحدة خفية. فمقابل مزيد من المال، على المدرسين أن يتحملوا مزيدا من مسؤولية أدائهم ـ والمدارس العامة بحاجة إلى التمتع بقدرة أكبر على التخلص من المدرسين الذين يفتقدون الكفاءة والأهلية.

حتى الآن، عارضت نقابات المعلمين فكرة ربط الأجر بالأداء، لأن ذلك سيعتمد على رأي ونزوة المدير. وهي تقدم الحجة، الصائبة باعتقادي، على أن معظم المدارس تعتمد حصرا على درجات الاختبار لقياس أداء المدرسين، وقد تعتمد هذه الدرجات

اعتمـادا كبيرا على عوامل خارجة عـن سيطرتهم، مثل عدد الطلاب من ذوي الدخل المحدود أو ذوي الاحتياجات الخاصة في الصف.

لكـن هـذه لا تعد مشـكلات مستعصيـة. فعند العمل مـع نقابـات المعلمين، يمكن للولايـات والمدارس وضع معايـير أفضل للأداء، تجمع بيانـات ومعطيات الاختبار مع نظام قائـم على مراجعة الأنداد (يمكن لمعظم المدرسـين أن يحددوا بدرجة مدهشة مـن الاتساق المدرسـين الأكفاء فعلا في مدارسهم وأولئك الذيـن يفتقدون الكفاءة). ونستطيـع تيقن أن المدرسين غير الأكفاء لم يعـودوا يمثلون عقبة تعيق الطلاب الذين يريدون التعلم.

في الحقيقـة، إذا أردنـا توظيف الاستثمارات المطلوبة لترميـم وإصلاح مدارسنا، فإننـا سنحتـاج إلى إعـادة اكتشـاف إيماننا بـأن كل طفل قادر علـى التعلم. حظيت منـذ مدة قريبة بفرصـة زيارة مدرسـة دودج الابتدائية، في منطقـة ويست ساید في شيكاغو، وهي مدرسة كانت متخلفة وفقا لكل معيار ومقياس، لكنها الآن تمر بمرحلة تغـير وتحول. وحين كنت أتحـدث مع بعض المدرسين عن التحديـات التي يواجهونها، ذكرت مدرسة شابة ما دعته «متلازمة هؤلاء الأطفال» ـ استعداد المجتمع للعثور على مليون عذر وذريعة لما يلي: لماذا «لا يستطيع هؤلاء الأطفال التعلم؟»؛ وكيف «أتى هؤلاء الأطفال من خلفيات تتسم بالقسوة»؟؛ أو «هؤلاء الأطفال متخلفون جدا»

قالـت لي المدرسـة: «عندمـا أسمع هذا التعبـير يجن جنوني. فهـم ليسوا «هؤلاء الأطفال بل هم أطفالنا»

إن أداء اقتصاد أمريكا في السنوات القادمة ربما يعتمد غالبا على مدى إخلاصنا في اعتناق هذه الحكمة.

لا يمكـن لاستثمارنا في التعليم أن ينتهي مع تحسن حال نظام مدارسنا الابتدائية والثانويـة. ففي ظـل اقتصاد مرتكز علـى المعرفة، حيث تتطلب ثمان مـن أسرع تسع مهـن نموا في هـذا العقد مهارات علميـة أو تقانية، ومعظم العمـال سيحتاجون نوعا من التعليـم العالي لملء الوظائف في المستقبل. ومثلما أسست حكومتنا مدارس ثانوية

عامــة، مجانية وإلزامية، في بداية القرن العشرين لتزويــد العمال بالمهارات المطلوبة للعصــر الصناعي، يجب على حكومتنا اليوم مساعدة القــوة العاملة على التكيف مع وقائع وحقائق القرن الحادي والعشرين.

مــن جوانــب عديدة، يجب أن تكون مهمتنا أسهل مما كانــت عليه بالنسبة لصناع السياسة قبل مئة سنة. لسبب واحد هو وجود شبكة من الجامعات والكليات المتوسطة معــدة بشكل جيد لاستيعاب مزيد من الطلاب. والأمريكيون بالتأكيد لا يحتاجون إلى مــن يقنعهم بقيمة التعليم العالي ـ نسبــة الشباب البالغين الذين حصلوا على شهادة الليسانــس ارتفعت ارتفاعا ثابتا كل عقد مــن السنين، من زهاء 16% عام 1980 إلى قرابة 33% اليوم.

مــا يحتــاج إليه الأمريكيــون على الفور هو التصــدي لمشكلة ارتفــاع تكلفة التعليم الجامعي ـ وهذا أمر مألوف لنا، أنا وميشيل (طوال السنوات العشر الأولى من زواجنا زاد مــا دفعنــاه معا من أقساط لسداد دين رســوم الدراسة في الجامعة وكلية الحقوق علــى أقساط البيت بهامش كبير). وخلال السنــوات الخمس الماضية، ارتفعت رسوم الدراسة في كليــات السنوات الأربع العامة، بعد حساب معدل التضخم، بنسبة 40%. ومــن أجل امتصاص هذه التكاليــف، يلجأ الطلاب على نحو متزايــد إلى الاستدانة، وهــذا يحبــط العديد منهــم ويمنعهم من العمل في مهــن أقل مردودا مثــل التدريس. ويقــدر عدد الطلاب الذيــن يختارون كل سنة عدم الالتحــاق بالجامعة رغم أهليتهم بسبب عدم قدرتهم على دفع الرسوم بمئتي ألف.

هنالك عدد من الخطوات التي يمكن أن نتخذها للسيطرة على التكاليف وتحسين قــدرة الطــلاب على الوصــول إلى مرحلة التعليــم العالي. إذ تستطيــع الولايات وضع حــد لزيادة الرسوم الدراسية السنويــة في الجامعات العامة. وفيما يتعلق بالعديد من الطلاب غــير التقليديين، ربما توفر الكليات المهنية والدورات التعليمية على الإنترنت خيــارا عالي المردود لإعادة الإعداد والتأهيل في اقتصاد دائم التغير. ويمكن للطلاب الإصــرار على أن تركز مؤسساتهم التعليميــة جهودها في جمع التبرعات على تحسين نوعية وجودة التدريس بدلا من بناء ملاعب رياضية جديدة لكرة القدم.

لكـن بغض النظر عن مدى نجاحنا في السيطـرة على التكاليف المتزايدة للتعليم، مـا زلنا بحاجة إلى تقديم معونـات مباشرة للعديد من الطـلاب والآباء لدفع نفقات الدراسـة الجامعيـة، عبر المنـح أو القروض الميسـرة، أو حسابات الادخـار التعليمية المعفـاة من الضرائب، أو السماح بطـرح الضريبة كاملة من رسوم التعليم والدراسة. حتـى الآن، ما يزال الكونغرس يتحرك في الاتجـاه المعاكس، عبر رفع معدلات الفائدة علـى قروض الطلاب المكفولة اتحاديا، وعدم زيادة حجـم المنح المقدمة للطلاب من ذوي الدخل المحدود لمسايرة التضخم. لا يوجد مبرر لمثل هذه السياسات – خصوصا إذا أردنا الحفاظ على الفرص والحراك الاجتماعي الارتقائي بوصفهما معلما مميزا للاقتصاد الأمريكي.

هنالـك جانب آخر لنظامنا التعليمي يستحـق الذكر ـ جانب يقبع في صميم قدرة أمريـكا التنافسية. فمنذ أن وقع لينكولن قانون موريـل* وأنشأ نظاما يمنح الأراضي لتأسيس الجامعات والكليات، أصبحت مؤسسات التعليم العالي أهم مختبرات البحث والتطوير في أمريكا. ومن خلال هذه المؤسسات استطعنا تدريب المبتكرين والمخترعين وإعدادهـم للمستقبـل، حيث وفرت الحكومـة الاتحادية دعما حاسـم الأهمية للبنية التحتيـة ـــ من مختبرات الكيميـاء إلى أجهزة تحريك الجسيمـات المشحونة بسرعة عاليـة ـ والمال الضروري للأبحاث العلميـة التي ليست لها تطبيقات تجارية مباشرة، لكن يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق اختراقات علمية كبرى.

هنـا أيضـا تحركـت سياساتنـا في الاتجـاه الخاطـئ. ففـي حفل تخـرج أقامته جامعـة نورث ويسترن عام 2006، تحدثت مع الدكتـور روبرت لانغر، أستاذ الهندسة الكيميائية في معهـد ماساتشوستس للتكنولوجيا وأحد أبرز العلماء الأمريكيين. لانغر ليس مجرد أكاديمي يعيش في برج عاجي ـ فهو يملك أكثر من خمسمئة براءة اختراع، وأبحاثـه أدت إلى تحسين كل شيء: من تطوير ضمادة النيكوتين إلى معالجة سرطان الدمـاغ. وحين كنا في انتظار بدء المراسم، سألتـه عن عمله الحالي، فذكر أبحاثه في

* قانون أجازه الكونغرس عام 1862 منح بموجبه 12000 هكتار من الأرض لكل عضو من الأعضاء الممثلين للولايات، يخصص 90% منها لتأسيس الكليات والجامعات التي تدرس العلوم الزراعية والميكانيكية. (م)

مجال هندسة الأنسجة، التي تعد بأساليب جديدة وأكثر فاعلية في امتصاص الجسم للدواء. وعندما تذكرت الجدل الخلايف الذي احتدم منذ مدة قريبة حول أبحاث الخلايا الجذعية، سألته: هل شكل تحديد إدارة بوش لعدد خطوط الخلايا الجذعية أكبر عقبة أمام التقدم الذي يمكن تحقيقه في مجاله؟ هز رأسه.

قال لانغر: «مزيد من خطوط الخلايا الجذعية سيكون مفيدا بالتأكيد، لكن المشكلة الحقيقية التي نراها هي تخفيض المنح الاتحادية بدرجة كبيرة» وأضاف مفسرا إن نسبة تراوحت بين 20 ـ 30% من جميع اقتراحات الأبحاث تلقت دعما اتحاديا مهما قبل خمسة عشر عاما. لكن النسبة انخفضت الآن إلى 10%. وفيما يتعلق بالعلماء والباحثين، فإن ذلك يعني قضاء مزيد من الوقت في جمع التبرعات، وتخصيص وقت أقل لإجراء الأبحاث. ويعني أيضاً قطع مزيد من القنوات البحثية الواعدة كل سنة ـ خصوصا الأبحاث المحفوفة بالخطر التي قد تغل أعظم المكافآت في نهاية المطاف.

لم يكن الدكتور لانغر فريدا في ملاحظاته. ففي كل شهر يزور العلماء والمهندسون مكتبي لمناقشة تضاؤل التزام الحكومة الاتحادية تمويل البحث العلمي الأساس. فخلال العقود الثلاثة الأخيرة انخفض تمويل العلوم الفيزيائية والرياضية والهندسية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ـ في الوقت الذي زادت فيه البلدان الأخرى الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير لديها. ومثلما أشار الدكتور لانغر، كان لتراجع دعمنا للأبحاث العلمية الأساسية تأثير مباشر على عدد الشباب الذين يلتحقون بكليات الرياضيات والعلوم والهندسة ـ وهذا يساعد في تفسير السبب الذي يجعل الصين تخرج ثمانية أضعاف عدد المهندسين في الولايات المتحدة كل سنة.

إذا أردنا اقتصادا ابتكاريا خلاقا، يولد مزيدا من الشركات الشبيهة بغوغل كل سنة، علينا أن نستثمر في مبدعي ومبتكري المستقبل لدينا ـ عبر مضاعفة التمويل الاتحادي للأبحاث العلمية الأساسية خلال السنوات الخمس القادمة، وتدريب مئة ألف من المهندسين والعلماء الإضافيين خلال السنوات الأربع القادمة، أو تقديم منح بحثية جديدة لأبرز الباحثين الشباب في مستهل حياتهم المهنية. أما السعر

الإجمالي للحفاظ على تفوقنا العلمي والتقاني فيناهز 42 مليار دولار خلال خمس سنين ـ وهو مبلغ ضخم فعلا ، لكنه لا يتجاوز نسبة 15% من الفاتورة الاتحادية المخصصة حديثا للطرقات.

بكلمات أخرى، بمقدورنا فعل ما يجب فعله. فما نفتقده ليس المال، بل الإحساس الوطني بالحاجات الملحة.

آخر استثمار حاسم الأهمية وضروري لجعل أمريكا أكثر قدرة على المنافسة يجب توجيهه إلى البنية التحتية للطاقة بحيث نتحرك باتجاه استقلالية الطاقة. في الماضي، هزت الحرب أو تهديد الأمن القومي المباشر أمريكا فخرجت من حالة القناعة والرضى ووظفت استثمارات كبيرة في التعليم والعلم، وعينها على تقليص نقاط الضعف والانكشاف. هذا ما حدث في ذروة الحرب الباردة، حين أدى إطلاق القمر الصناعي السوفييتي سبوتنيك إلى الخوف من أن يسبقنا السوفييت تقانيا. وردا على ذلك، ضاعف الرئيس ايزنهاور العون الاتحادي إلى التعليم ووفر لجيل كامل من العلماء والمهندسين التدريب الذي يحتاجونه لتحقيق تقدم ثوري. في السنة ذاتها، أسست وكالة مشروعات أبحاث الدفاع المتقدمة، وقدمت مليارات الدولارات إلى الأبحاث العلمية الأساسية التي ستساعد في نهاية المطاف على إنشاء شبكة الإنترنت، والكود القضيبي، والتصميم بواسطة الكمبيوتر. وفي عام 1961، سيطلق الرئيس كنيدي برنامج أبوللو الفضائي، ليلهم جيل الشباب في مختلف أرجاء البلاد دخول الحدود الجديدة للعلم.

حالتنا الراهنة تتطلب اتخاذ المقاربة ذاتها فيما يتعلق بالطاقة. فليس من المبالغة القول إن الدرجة التي يبلغها اعتمادنا على النفط تقرر مستقبلنا. ووفقا للجنة الوطنية المعنية بسياسة الطاقة، سيقفز طلب الولايات المتحدة على النفط، إذا لم تحدث أي تغييرات على سياستها النفطية، بنسبة 40% خلال السنوات العشرين القادمة. وخلال المدة ذاتها، يتوقع أن يقفز الطلب العالمي على الأقل بنسبة 30%، وذلك مع توسيع البلدان المتطورة بسرعة، مثل الصين والهند، طاقاتها الصناعية، وإضافة 140 مليون سيارة إلى شوارعها.

اعتمادنـا على النفط لا يؤثر في اقتصادنا فقط لكـن يضعف أمننا القومي أيضا. فهنالـك جزء كبير من مبلـغ الثمانمئة مليون دولار الذي ننفقـه على النفط المستورد كل يوم يذهب إلى أنظمة متقلبة وغير مستقرة، مثل نيجيريا وفنزويلا، وإيران بشكل غـير مباشـر على الأقل. وبغض النظر هل هي أنظمـة استبدادية تخفي نوايا نووية أو توفـر ملاذا آمنا للمدارس الدينيـة التي تزرع بذور الإرهاب في أذهان الشباب ـ فهي تحصل على أموالنا لأننا نحتاج إلى نفطها.

والأسوأ أن احتمـال انقطاع واردات النفط يظل احتمالا قويا. ففي الخليج العربي، حاولـت «القاعدة» مهاجمة مصافي النفط غير المحمية حماية جيدة طوال سنين؛ وأي هجـوم ناجح على إحـدى المنشآت النفطيـة في الخليج يمكن أن يسبـب إرباكا شديدا للاقتصاد الأمريكي. وأسامة بن لادن نفسه نصح أتباعه بتركيز عملياتهم على النفط، خصوصا في العراق ومنطقة الخليج، لأن ذلك سيصيب (الأمريكيين) في مقتل.

وهنالك العواقب البيئية لاقتصادنا المعتمد على الوقود الأحفوري. فكل عالم تقريبا، خـارج البيت الأبيض، يعتقـد أن التغير المناخي يمثل تهديدا حقيقيا وجديا ومتسارعا نتيجـة انبعـاث غاز ثـاني أكسيد الكربون. فـإذا لم يشكل احتمال ذوبـان القلنسوات الجليديـة، وارتفـاع مستويات البحار، وتغيـير أنماط المناخ، وازديـاد عدد الأعاصير وتصاعـد عنفها، وتتابع العواصف الرملية، وموت الغابات والشعب المرجانية، وتزايد انتشار الأمراض التنفسية والأمراض الناجمة عن الحشرات ـ إذا لم يشكل ذلك كله خطرا جديا وداهما فما الخطر إذن؟

حتـى الآن، تركزت سياسـة الطاقة التـي تنتهجها إدارة بوش علـى دعم شركات النفـط الكبرى وتوسيع أعمال التنقيب والحفر - بالاقـتران مع استثمارات رمزية في تطوير وقود بديل. ولربما تعد هذه المقاربة منطقية من الناحية الاقتصادية لو تمتعت أمريكا بموارد نفطية وفيرة ومخزونات لم تستغل بعد يمكن أن تلبي احتياجاتها (وإذا لم تسجـل شركات النفط أرباحا قياسيـة). لكن مثل هذه الموارد لا توجد. إذ لا تملك الولايـات المتحـدة سوى 3% من مخزون النفـط العالمي. في حـين تستهلك 25% من الاستهلاك العالمي. ولا يمكننا تفادي المشكلة.

ما يمكننا فعله هو إيجاد مصادر للطاقة تكون نظيفة وقابلة للتجدد للقرن الحادي والعشرين. وبدلا من دعم صناعة النفط، يجب أن نوقف كل إعفاء ضريبي خاص تتلقاه الصناعة حاليا ونطالب بنسبة 1% من عائدات شركات النفط التي تتجاوز أرباحها مليار دولار كل ثلاثة أشهر لتمويل أبحاث الطاقة البديلة والبنية التحتية الضرورية. ولن تقتصر فوائد ومكاسب مثل هذا المشروع على المنافع الاقتصادية الضخمة، والسياسة الخارجية، والبيئة فقط ـ بل يمكن أن تجسد أداة ووسيلة لتدريب جيل كامل من العلماء والمهندسين الأمريكيين، ومصدرا لصناعات تصديرية جديدة ووظائف مرتفعة الأجر.

هنالك بلدان، مثل البرازيل، أنجزت هذه المهمة. فخلال السنوات الثلاثين الماضية، استخدمت البرازيل مزيجا من القواعد التنظيمية والاستثمار الحكومي المباشر لتطوير صناعة وقود حيوي على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية؛ وسبعون بالمئة من السيارات الجديدة تسير بواسطة الإيثانول المستخرج من قصب السكر بدلا من البنزين. ودون تركيز الانتباه الحكومي ذاته، لن تلحق صناعة الإيثانول الأمريكية بالركب. إذ يقدم أنصار السوق الحر الحجة على أن المقاربة الخرقاء التي اتبعتها الحكومة البرازيلية لا مكان لها في الاقتصاد الأمريكي الأكثر ارتكازا على السوق. لكن القواعد التنظيمية، إذا طبقت بمرونة وحساسية تجاه قوى السوق، يمكن فعلا أن تحفز القدرة الابتكارية للقطاع الخاص وتزيد الاستثمار في قطاع الطاقة.

لنأخذ قضية معايير نجاعة وكفاءة وترشيد استهلاك الوقود. فلو رفعنا مستوى هذه المعايير خلال العقدين الأخيرين، حين كان الوقود رخيصا، لاستثمرت شركات السيارات الأمريكية في نماذج جديدة توفر استهلاك الوقود بدلا من السيارات الرباعية الدفع المفرطة في استهلاكه ـ لنجعلها أكثر قدرة على المنافسة حين ارتفعت الأسعار. نحن نرى المنافسين اليابانيين يركزون اهتمامهم على ديترويت. وتخطط تويوتا لبيع مئة ألف من سياراتها الشعبية بريوسيس عام 2006، في حين لن تنافس سيارات جنرال موتورز المهجنة قبل عام 2007. ويمكننا أن نتوقع تفوق شركات مثل تويوتا في منافسة مصنعي السيارات الأمريكيين في سوق الصين البازغة لأن الصين تتبنى معايير أعلى كفاءة في توفير استهلاك الوقود مقارنة بنا.

أهم حقيقة في الوضع الراهن أن السيارات التي تقتصد في استهلاك الوقود وتلك التي تسير على الوقود البديل، مثل (E85) وهو وقود مكون من الإيثانول بنسبة 85%، تمثل مستقبل صناعة السيارات. مستقبل يمكن لشركات السيارات الأمريكية فيه أن تتفوق على منافسيها إذا بدأنا نتخذ بعض الخيارات الصعبة منذ الآن. فقد عارضت شركات السيارات الأمريكية وعمال شركات السيارات المتحدة على مدى السنين وضع معايير مرتفعة لكفاءة استهلاك الوقود لأن إعادة التصميم تكلف مالا، وتعاني ديترويت منذ الآن تكاليف الرعاية الصحية الضخمة للعمال المتقاعدين والمنافسة الحادة. ولذلك، اقترحت خلال عامي الأول في الكونغرس تشريعا سميته «الرعاية الصحية مقابل السيارات المهجنة» مشروع القانون يقترح صفقة مع الشركات الأمريكية المصنعة للسيارات: في مقابل المعونة المالية الاتحادية لتغطية تكاليف الرعاية الصحية للعمال المتقاعدين، تعيد الشركات الثلاث الكبرى استثمار هذه المدخرات في تطوير مزيد من السيارات التي توفر في استهلاك الوقود.

يمكن للاستثمار الجريء في مصادر الوقود البديل أن يؤدي أيضا إلى إيجاد آلاف فرص العمل. وبخلال عشر أو عشرين سنة، يمكن للمصنع القديم في غليزبرغ أن يعيد فتح أبوابه كمصفاة للإيثانول السليللوزي. ويمكن للعلماء في أثناء ذلك العمل في مختبرات الأبحاث على تطوير خلية هيدروجينية جديدة. ويمكن لشركات تصنيع السيارات إنتاج سيارات هجينة. ويمكن للعمال الأمريكيين المدربين على المهارات الجديدة والمتمتعين بتعليم على مستوى عالمي من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة، أن يشغلوا هذه الوظائف.

لكن لا نستطيع تحمل التردد مدة أطول. عرفت لمحة في صيف عام 2005 عما يمكن لاتكال الأمة على الطاقة الأجنبية أن يفعله، حين قمت أنا والسيناتور ديك لوغار بزيارة أوكرانيا والتقينا بالرئيس المنتخب حديثا فيكتور يوشينكو. فقد احتلت قصة انتخاب يوشينكو عناوين الأخبار في شتى أرجاء العالم: حيث خاض الانتخابات ضد حزب حاكم ظل أعواما يلبي رغبات روسيا المجاورة، ونجا من محاولة اغتيال، وتزوير الانتخابات، وتهديدات من موسكو، قبل أن ينتفض الشعب الأوكراني أخيرا في «ثورة

برتقاليـة» كاسحـة ـ تمثلت في سلسلة من المظاهـرات السلمية الحاشدة التي أدت في نهاية المطاف إلى تنصيب يوشينكو رئيسا للبلاد.

لا بد أنها كانت مرحلة مؤثرة ومثيرة في الدولة السوفييتية السابقة، فأينما ذهبنا سمعنـا حديثا عن التحرير الديمقراطي والإصـلاح الاقتصادي. لكن في حواراتنا مع يوشينكـو وحكومته، سرعان ما اكتشفنا أن أوكرانيا تواجـه مشكلة عويصة ـ فهي ما زالت معتمدة اعتمادا كليا على روسيا للحصول على ما تحتاجه من نفط وغاز. وكانت روسيـا قـد أشارت إلى أنهـا ستوقف بيع هذه الطاقـة إلى أوكرانيـا بأسعار أدنى من أسعـار السـوق العالمية، وهي خطوة تـؤدي إلى مضاعفة أسعار وقـود التدفئة المنزلية ثـلاث مرات خـلال أشهر الشتاء السابقـة على الانتخابات البرلمانيـة. القوى المؤيدة لروسيـا داخل البـلاد انتظرت الفرصة السانحـة، مدركة أنه علـى الرغم من جميع الخطابـات البلاغية المنمقـة، والرايات البرتقالية الخفاقـة، والمظاهرات الحاشدة، وشجاعة يوشينكو، ما زالت أوكرانيا تحت رحمة سيدها السابق.

الأمة التي لا تستطيع السيطرة على مصادر طاقتها لا يمكن أن تتحكم في مستقبلها. ولربما لا تملك أوكرانيا خيارا واسعا متاحا لها، لكن ذلك لا ينطبق بالتأكيد على أغنى وأقوى دولة على الأرض.

التعليم، والعلـم والتقانة، والطاقة. الاستثمار في هذه القطاعات المفتاحية الثلاثة سيقـوي إلى حـد بعيد قدرة أمريكا التنافسية. وبالطبع، لـن يغل الاستثمار في أي من هذه المجالات نتائج بين عشية وضحاهـا. وكلها خاضعة للجدل والنقاش. فالاستثمار في البحث والتطوير والتعليم يكلف مالا في وقت تعاني فيه ميزانيتنا الاتحادية ضغوطا شديدة. وزيادة كفاءة استهلاك الوقود في السيارات الأمريكية أو البدء بدفع مكافآت الأداء لمعلمـي المدارس العامة سيشمل مغالبـة شكوك العاملـين المستعدين منذ الآن للمعركـة. والمجادلات حـول فائدة وحكمة قسائم التعليـم في المدارس أو قابلية خلايا وقود الهيدروجين للتطبيق والنجاح لن تهدأ أو تنحسر قريبا.

لكـن في حين أن الوسائل التي نستخدمها لتحقيق هذه الغايات يمكن أن تخضع للنقاش الجاد والحوار المفتوح، يجب أن تخـرج الغايات ذاتها عن نطاق الخلاف

والنزاع. فـإذا عجزنا عن التحرك، سوف يتراجع موقعنا التنافسي في العالم. أما إذا تحركنا بجرأة وشجاعة، فإن اقتصادنا سيكون أقل عرضة لأخطار الاضطراب والفوضى، وميزاننا التجاري سوف يتحسن، وتتسارع وتيرة الابتكارات التكنولوجية الأمريكية، ويقوى موقف العامل الأمريكي وتزداد قدرته على التكيف مع الاقتصاد العالمي.

لكـن هـل يعد ذلـك كله كافيـا؟ لنفترض أننا قـادرون على حل بعض خلافاتنا الأيديولوجيـة والحفاظ على نمو الاقتصاد الأمريكي، فهل أستطيع النظر مباشرة في عيون عمال غيلزبرغ وأخبرهم أن العولمة يمكن أن تفيدهم وتنفع أطفالهم؟

فكـرت في هذا السؤال خلال الجدل الذي احتدم عام 2005 حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى. فحين نأخذ بالاعتبار الاتفاقية بمعزل عن الجوانب الأخرى، نجـد أنها لا تمثل تهديـدا كبيرا للعمال الأمريكيين ـ إذ لا يزيد حجم اقتصادات دول أمريـكا الوسطى مجتمعة عن حجم اقتصاد نيوهافـن بولاية كنيكتيكوت. لكنها تفتح أسواقـا جديدة للمنتجين الزراعيـين الأمريكيين، وتعد بالاستثمـار الأجنبي المطلوب والضروري في البلدان الفقيرة مثـل هندوراس وجمهورية الدومينيكان. هنالك بعض المشكلات في الاتفاقية، لكنها مفيدة على وجه الإجمال للاقتصاد الأمريكي.

حـين التقيـت بممثلين عن العمـال المنظمـين والنقابيين سمعـت اعتراضهم على الاتفاقية. فبرأيهم، كانت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية كارثة على العمال الأمريكيـين، والاتفاقيـة الجديـدة لا تختلف عنها. فمـا نحتاج إليه، كمـا قالوا، ليس مجـرد التجارة الحرة بل التجارة النزيهة: وسائل حماية أقوى للعمال في البلدان التي تتاجـر مـع الولايات المتحدة، تشمل الحـق في تشكيل النقابات وحظـر عمل الأطفال؛ ومعايـير محسنة لحماية البيئة في هـذه البلدان ذاتها؛ وإنهـاء الدعم الحكومي غير العـادل للمصدرين وإلغـاء التعريفات الجمركية على الصـادرات الأمريكية؛ وتعزيز حمايـة الملكية الفكرية للولايات المتحدة؛ وفي حالة الصين على وجه الخصوص، إلغاء تخفيضات العملة المتعمدة التي تجعل الشركات الأمريكية في وضع غير مؤات للمنافسة على الدوام.

علـى شاكلـة معظم الديمقراطيـين، أؤيد بقوة هـذه الإجراءات كلهـا. ومع ذلك، شعـرت بأن من واجبي القول لمثلي النقابات إن هذه الإجراءات كلها لن تغير الوقائع والحقائـق الأساسيـة للعولمة. إذ يمكـن لقانون تجاري ينص علـى تقوية وضع العمال وحمايـة البيئة أن يمارس الضغط على البلدان الأخرى لتحسين أوضاع العمال، مثلما تستطيـع الجهـود المبذولة للحصول علـى موافقة تجار التجزئـة الأمريكيين على بيع سلعهـم المنتجـة بأجر عـادل. لكنها لن تلغى الفجـوة الهائلة في الأجـور الساعيّة بين العمال الأمريكيين والعمال في هندوراس أو إندونيسيا أو موزامبيق أو بنغلادش، حيث يعد العمل في مصنع قذر أو منشأة مستغلة خطوة ارتقائية على السلم الاقتصادي.

وعلـى نحو مشابه، فـإن استعداد الصين لرفع قيمة عملتها قـد ترفع قليلا أسعار البضائـع المصنعة هناك، ومن ثم تجعل السلع الأمريكية أكثر منافسة. لكن حتى بعد أن تجـرب الوسائـل كافة، سوف تظل الصـين تتفوق بفائض العمـال في أريافها على نصـف سكان الولايات المتحـدة، وهذا يعني أن وال –مـارت سيبقي مورديه هناك في شغل متواصل زمنا طويلا جدا.

نحتاج إلى مقاربة جديدة للمسألة التجارية، تعترف بهذه الحقائق.

ولسوف إخواني وأخواتي مـن النقابيين رؤوسهم ويقولون: إنهم مهتمون بالحديث معـي حول أفكاري ـ لكن في الوقت ذاته، هل يريـدون مني التصويت بلا على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى؟

في الحقيقـة، لم يتغـير الجدل الأساسـ المحيط بالتجارة الحرة كثـيرا منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، حيـث يخسر العمال وحلفاؤهم المعركة على وجه العموم. فالحكمـة التقليديـة السائـدة هذه الأيـام بين صنـاع السياسـة، والصحافة، وقطاع الأعمـال تقـول أن التجارة الحـرة تحسن حال الكل. وفي أي وقـت، كما تؤكد الحجة، قـد نفقد بعض الوظائف ويعـاني السكان المحليـون الألم والمشقة ـ لكـن كلما فقدنا ألـف وظيفة بسبب إغلاق أحد المصانـع، سيتوفر عدد أكبر من الوظائف في قطاعات الخدمات الجديدة والمتوسعة من الاقتصاد.

لكـن مع تسارع خطـى العولمـة، لا تعاني النقابـات وحدها القلق مـن الاحتمالات الضـارة بالعمـال الأمريكيين على المـدى الطويل. فقد لاحظ الاقتصاديـون أن الأمر يتطلـب مزيدا من النمو الاقتصـادي في العالم بأسره كل سنـة، خصوصا في الصين والهنـد، لتوفـير العدد ذاته من الوظائـف، وتلك عاقبة للأتمتة المتزايـدة والإنتاجية المرتفعـة علـى الدوام. بعض المحللـين يتساءلون هل يمكن للاقتصـاد الأمريكي حين يخضـع للمزيد من سيطرة قطاع الخدمات أن يتوقع النمو ذاته في الإنتاجية، ومن ثم ارتفاع مستويـات المعيشة، مثلما حدث في الماضي. في الحقيقة، أظهرت الإحصائيات باستمرار طوال السنوات الخمس الماضية أن أجور الوظائف الأمريكية التي تلغى أعلى من أجور الوظائف التي تنشأ.

وفي حـين أن رفـع مستويات التعليم للعمال الأمريكيين سـوف يحسن قدرتهم على التكيـف مع الاقتصاد العالمي، إلا أن تحسـين التعليم وحده لن يحميهم بالضرورة من المنافسـة المتنامية. وحتى إذا أنتجت الولايات المتحدة ضعف عدد مبرمجي الكمبيوتر لـكل فرد من السكان مقارنة بالصين أو الهند أو بلـدان أوروبا الشرقية، فإن البلدان الأجنبية ستتفوق على الولايات المتحدة في العدد الإجمالي للمبرمجين الذين يدخلون سوق العمل العالمي ـ ويعملون بخمس أجر الموظفين في شركات التقنية.

بكلمات أخرى، صحيح أن التجارة الحرة تضخم الكعكة الاقتصادية العالمية، لكن لا يوجـد قانون يقول إن العمال في الولايات المتحدة سوف يستمرون في اقتناص قطعة أكبر منها.

حين نأخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار، يسهل علينا فهم السبب الذي يجعل بعضهم يؤيد وقف العولمة ـ تجميد الوضع الراهن وعزل أنفسنا عن الاضطرابات الاقتصادية. عندما توقفت في نيويورك خلال الجدل حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى، ذكرتُ بعض الدراسات التـي كنت أقرأها أمام روبرت روبن، وزير الخزانة الأمريكي السابـق (في عهد كلينتـون) الذي عرفته خلال حملتي الانتخابيـة. قد يصعب العثور علـى ديمقراطي أكثر ارتباطـا بالعولمة من روبن ـ لم يقتصر الأمـر على كونه واحدا من أكثر المصرفيين نفوذا في وول ستريت طوال عقود فقط، بل ساعد في التسعينيات

في رسم مسار قطاع المال العالمي. وصادف أيضا أنه واحد من أكثر الأشخاص الذين عرفتهم تواضعا وعمقا في التفكير. لذلك سألته هل لبعض المخاوف، التي سمعتها على الأقل من عمال مايتاغ في غيلزبرغ، أساس من الصحة: ليس ثمة سبيل لتجنب انخفاض مستويات المعيشة في الولايات المتحدة على المدى البعيد إذا فتحنا اقتصادنا كلية أمام المنافسة مع العمالة الرخيصة في شتى أرجاء العالم. قال روبن: «هذه مسألة معقدة. فمعظم الاقتصاديين سيؤكدون عدم وجود حد متأصل وثابت لعدد الوظائف الجديدة التي يمكن للاقتصاد الأمريكي توفيرها، إذ لا يوجد حد للإبداع البشري. فهنالك دوما صناعات جديدة، وحاجات جديدة، ورغبات جديدة. أعتقد أن الاقتصاديين على حق. فهذه هي الحالة التي سادت تاريخيا. وبالطبع لا يوجد ضمان بثبات هذا النمط هذه المرة. فمع سرعة التغييرات المتلاحقة في التقانة، وحجم البلدان التي ننافسها، وفروقات التكلفة بين أمريكا وهذه البلدان، قد نشهد ظهور دينامية مختلفة. لذلك أفترض أننا حتى لو اتخذنا جميع الخطوات الصائبة فمن المحتمل أن نظل نواجه بعض التحديات».

قلت: إن العمال في غليزبرغ ربما لا يجدون هذا الجواب مطمئنا.

«قلت إن ذلك محتمل لا مرجح. أميل إلى التفاؤل الحذر بأننا إذا قمنا بترتيب بيتنا وتحسين نظامنا التعليمي، فإن أطفالهم سيكونون بخير. على أي حال، هنالك أمر مؤكد أريد أن أطلع عليه أهالي غيلزبرغ: أي مسعى باتجاه الحمائية سيفرز نتائج عكسية ـ وسيجعل أطفالهم أسوأ حالا»

قدرت اعتراف روبن بأن لدى العمال الأمريكيين سببا مشروعا يدعو للقلق حين يتعلق الأمر بالعولمة؛ وعلى حد علمي فكر القادة العماليون تفكيرا عميقا بالقضية ولا يمكن تجاهلهم بوصفهم يؤيدون السياسة الحمائية كردة فعل انعكاسية.

ومع ذلك، كان من الصعب إنكار رؤية روبن الأساسية: يمكننا محاولة إبطاء العولمة، لكن يتعذر علينا وقفها. الاقتصاد الأمريكي مندمج الآن بالاقتصاد العالمي، والتجارة الرقمية منتشرة إلى حد يصعب عنده حتى تخيل، فضلا عن فرض، نظام حمائي فعال. والتعرفة الجمركية على الفولاذ المستورد قد توفر شيئا من الارتياح

المؤقت لمنتجي الفولاذ الأمريكيين، لكنها ستجعل كل مصنع أمريكي يستخدم الفولاذ في منتجاته أقل قدرة على المنافسة في السوق العالمي. فمن الصعب شراء منتج أمريكي حين تكون لعبة الفيديو التي تبيعها شركة أمريكية قد طورها مهندس برمجيات ياباني وجمعت وغلفت في المكسيك. ولا يمكن لحرس الحدود الأمريكيين حظر مركز لخدمة الزبائن في الهند، أو منع مهندس كهربائي في براغ من إرسال عمله عبر البريد الإلكتروني إلى شركة فيدبيوك*. فيما يتعلق بالتجارة، لم يعد هناك سوى القليل من الحدود الباقية لعرقلتها.

لكن ذلك لا يعني أن علينا أن نرفع أيدينا ونبلغ العمال أن يتدبروا أمرهم بأنفسهم دون عون من جانبنا. سوف أثير هذه النقطة مع الرئيس بوش قرب نهاية الجدل حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى، حين تلقيت أنا ومجموعة من أعضاء الكونغرس دعوة البيت الأبيض لمناقشتها. قلت للرئيس: إنني أؤمن بمنافع وفوائد التجارة، وليس لدي شك بأن البيت الأبيض يستطيع الحصول على الأصوات اللازمة للموافقة على هذه الاتفاقية بالذات. لكنني أكدت أن معارضة الاتفاقية لا علاقة لها بمواصفاتها وشروطها بقدر ما تتعلق بالشعور المتعاظم بعدم الأمان لدى العامل الأمريكي. وإلى أن نجد إستراتيجيات تمكننا من تهدئة مخاوفه، وإرسال إشارة قوية تؤكد وقوف الحكومة الاتحادية إلى جانبه، فإن الإحساس بضرورة اتخاذ سياسة حمائية سوف ينمو ويتعاظم.

أصغى الرئيس بتهذيب ودماثة وقال: إنه مهتم بسماع أفكاري. وفي الوقت ذاته قال إنه يعتمد على صوتي.

لكنني صوت ضد الاتفاقية، التي أجازها الكونغرس بخمسة وخمسين صوتا مقابل خمسة وأربعين. لم أشعر بالارتياح والرضى، لكنني رأيت أنها الطريقة الوحيدة لتسجيل احتجاجي على ما عددته عدم انتباه البيت الأبيض للخاسرين من التجارة الحرة. ومثل بوب روبن، أنا متفائل بإمكانات واحتمالات الاقتصاد الأمريكي على المدى البعيد، وقدرة العمال الأمريكيين على المنافسة في بيئة تسودها

* مدينة في شرق ولاية ايوا على نهر المسيسيبي. (م)

التجـارة الحرة ـ لكن بشرط أن نـوزع تكاليف ومكاسب العولمة بأسلوب أكثر عدالة على السكان جميعا.

في آخـر مرة واجهنـا تحولا اقتصاديا على القدر نفسه مـن الاضطراب والخطر، قـاد فرانكلين روزفلت الأمـة إلى عقد اجتماعي جديد ـ عقد بـين الحكومة والأعمال التجاريـة والعمال أدى إلى ازدهار واسع النطـاق وأمان اقتصادي استمرا طوال أكثر من خمسين عاما. وفيما يتعلق بالعامل الأمريكي، اعتمد هذا الأمان على ثلاث ركائز: القـدرة على العثور على عمـل بأجر يكفي لإعالة الأسرة والادخـار للحالات الطارئة؛ مضمومة من المنافع الصحية والمكاسب التقاعدية من رب العمل؛ شبكة أمان حكومية ـــ ضمـان اجتماعي، رعاية صحية للمسنـين وغيرهم، تعويض بطالـة، وبدرجة أقل، حماية من الإفلاس الاتحادي، ومعاش تقاعدي ـ يمكن أن تخفف الصدمة على أولئك الذين يصابون بالنكسات في حياتهم.

مـن المؤكـد أن الدافع وراء عقـد البرنامج الجديد هـذا شمل شعـورا بالتضامن الاجتماعـي: فكرة أن من حق أرباب العمل أن يتلقـوا معاملة نزيهة من عمالهم، وإذا سبـب القـدر أو سوء التقدير تعـثر أي منا، يجب على المجتمـع الأمريكي المبادرة إلى انتشاله من عثرته.

لكـن هذا العقـد مؤسس أيضا على فهم مفاده أن بمقـدور نظام تقاسم المخاطرة والمكافأة تحسين آليات عمل السوق فعلا. لقد فهم فرانكلين روزفلت أن الأجور المناسبة والمكاسـب المقدمـة للعمال يمكن أن توجد قاعدة مـن المستهلكين المنتمين إلى الطبقة الوسطـى قادرة على منح الاستقرار للاقتصاد الأمريكي وتكوين قوة محركة لتوسيعه وتنميتـه. وأدرك أننا جميعا نميل إلى ركوب المخاطـرة في حياتنا ـ لتغيير الوظيفة أو البـدء بمشروع جديد أو الترحيب بالمنافسة من البلدان الأخرى ـ إذا عرفنا أن هناك نوعا من الحماية المتوفرة في حالة الفشل.

هـذا ما وفره الضمان الاجتماعي، واسطة عقد تشريـع البرنامج الجديد ـ شكل من الأمان الاجتماعـي يحمينا من المخاطرة والخطر. نحن نشتري الأمان والضمان

لنـا في السوق علـى الدوام، لأننا بقدر اعتمادنا على الذات نـدرك أن الأمور لا تسير دومـا كمـا هو مخطط لها ـــ قد يمرض أطفالنا، أو تغلـق الشركة التـي نعمل فيها أبوابهـا، أو يصـاب الأب بالشلل، أو تخسر حقيبة الأسهـم وتهبط قيمتها. وكلما زاد عدد المتمتعين بالضمان والأمان، تعاظمت المخاطرة وامتد الغطاء وتقلصت التكلفة. لكننـا في بعض الأحيـان لا نستطيع شراء الأمان والضمان مـن بعض المخاطرات في السـوق ـ لأن الشركات عادة تجد ذلك غير مربـح. وفي أحيان أخرى، يكون الضمان الـذي نحصل عليه من الوظيفة غـير كاف، ولا يمكننا شراء المزيد منه دون عون. أو ربما تحل بنا نائبة غير متوقعة فيتبين لنا أننا لا نملك الضمان الكافي. لهذه الأسباب كلهـا، نطلب من الحكومـة التدخل وإنشاء شبكة أمان مشتركـة ـ شبكة تشمل جميع أفراد الشعب الأمريكي.

اليـوم، بـدأ العقد الاجتماعـي الذي ساعد فرانكلـين روزفلـت في إقامته يتداعى وينهـار. وردا على تزايـد المنافسة الأجنبية والضغوط الملحـة التي تمارسها البورصة لزيادة الربحية كل ثلاثة أشهر، يلجأ أرباب العمل إلى الأتمتة وتصغير حجم الشركات ونقـل عمليات الإنتاج إلى خـارج البلاد، وكلها تعرض العمـال لمزيد من خطر فقدان وظائفهم وتضعف قدرتهم على المطالبة برفع الأجور أو زيادة المنافع. ومع أن الحكومة الاتحادية تعرض إعفاءات ضريبية سخية على الشركات التي توفر الضمان الصحي، إلا أن هـذه الشـركات حملـت موظفيها التكاليـف المرتفعة على شـكل رسوم تدريب، ومشاركـة العامـل في دفع أقساط الرعايـة الصحية، وخصم الإعفـاءات الضريبية؛ في الوقـت ذاتـه، لا تقدم نصـف الشركات والمنشـآت التجارية الصغـيرة التي يعمل فيها ملايين الأمريكيـين أي ضمان للموظفين. وبأسلوب مشابه، تتخلى الشركات عن البرنامـج التقاعدي التقليدي لتتبنى الخطط الادخارية (401K)، وفي بعض الحالات تستخدم محكمة الإفلاس للتهرب من الالتزامات التقاعدية القائمة.

التأثير المتراكم على الأسرة حاد ودمر. فأجر العامل الأمريكي في المعدل الوسطي لا يـكاد يساير معدل التضخم خلال العقديـن السابقين. ومنذ عام 1988، تضاعفت تكاليـف الضمان الصحي للأسرة أربع مرات في المعـدل الوسطي. في حين انخفضت

معـدلات الادخـار إلى أدنى حد لها. ولم ترتفـع معدلات الديـون الشخصية إلى هذا القدر من قبل.

وبـدلا من استخـدام الحكومـة لتقليص تأثـير هـذه العوامل والنزعـات، تمثلت استجابة إدارة بوش في مضاعفة هذا التأثير وزيادة حدته. هذه هي الفكرة الأساسية خلف «مجتمع الملكية»: إذا حررنا أرباب العمل من التزاماتهم وواجباتهم تجاه عمالهم وفككنـا ما بقي من «البرنامج الجديد» ـ أي برامـج الضمان الاجتماعي التي تديرها الحكومـة ـــ فإن سحـر السوق سيتولى القيام بـكل شيء. وإذا أمكـن وصف الفلسفة الهادية وراء النظـام التقليدي للضمان الاجتماعي بعبارة «نحن نتمتع بحمايته»، فإن الفلسفة الكامنة وراء مجتمع الملكية هي: «أنت وحدك دون معين»

إنهـا فكرة مغرية، أنيقة في بساطتها، وتحررنا مـن أي التزام تجاه بعضنا بعضا. لكـن ثمة مشكلة واحدة تكمن فيها: لن تنجح ـ على الأقل بالنسبة لمن تخلف عن ركب الاقتصاد العالمي.

لنأخذ مثلا محاولة الإدارة خصخصة الضمان الاجتماعي. فهي تقدم الحجة على أن بمقدور سوق الأوراق المالية (البورصة) تقديم عائد أفضل على الاستثمار للأفراد. الحجـة تبدو صحيحة وصائبـة حين تؤخذ بالإجمال على الأقـل؛ فقد تفوق السوق في الأداء، تاريخيـا، على تعديلات تكاليف غلاء المعيشة علـى الضمان الاجتماعي. لكن القـرارات الاستثماريـة الفردية سوف تفـرز على الدوام رابحـين وخاسرين ـ أولئك الذيـن اشتروا أسهم «مايكروسوفت» في وقت مبكر، والذين اشتروا أسهم «انرون» في وقـت متأخر. فما الـذي يفعله مجتمع الملكية مع الخاسرين؟ إذا أردنا ألا نشاهد كبار السـن يجوعون ويتسولـون في الشوارع، علينـا أن نغطي نفقات تقاعدهـم بطريقة أو بأخرى ـ ولأننا لا نعلم مقدما من الخاسر بيننا، فمن المنطقي أن نعمل جميعا لإنشاء شبكة أمان تضمن حصولنا على دخل كاف في أرذل العمر. هذا لا يعني أن علينا منع الأفراد من تبني إستراتيجيات استثمارية ترتفع فيها نسبة المخاطرة والعائد الربحي. فمـن حقهم تبني مثـل هذه الإستراتيجيات. لكـن يعني أن عليهـم استخدام الأموال المدخرة لا أموال الضمان الاجتماعي.

المبـادئ ذاتها تصح حين يتعلق الأمر بمساعي الإدارة لتشجيع الانتقال من خطط وبرامج الرعاية الصحية المرتكزة على رب العمل أو الحكومة إلى حسابات المدخرات الصحية الفردية. قد تبدو الفكرة منطقية إذا كان المبلغ الإجمالي الذي يتلقاه كل فرد كافيـا لشـراء خطة لائقة للرعاية الصحية عبر رب عملـه، وإذا ساير المبلغ الإجمالي تضخم تكاليف الرعاية الصحية. لكن ماذا يحدث حين تعمل في شركة لا تعرض عليك خطـة للرعاية الصحية؟ وماذا يحدث لو تبين خطأ نظرية الإدارة فيما يتعلق بتضخم تكاليـف الرعاية الصحية ـ إذا تبين أن هذه التكاليف ليست ناجمة عن موقف الناس المتعجـرف تجاه أمورهم الصحية أو عـن رغبة طائشة في شراء أكثر مما يحتاجونه؟ عندئـذ، ستعنـي «حرية الاختيـار» أن يحمـل الموظفون عـبء الزيـادة المستقبلية في تكاليـف الرعاية الصحية، وستتقلص قـدرة أموالهم في حسابات المدخرات الصحية على التغطية سنة بعد أخرى.

بكلمـات أخرى، لا يحاول مجتمع الملكية حتى نشـر مبدأ المخاطرة والمكافأة المميز للاقتصاد الجديد بـين جميع الأمريكيين. بل يكتفي بتضخيـم المخاطرات والمكافآت غـير المتكافئـة في اقتصاد هذه الأيام القائـم على مبدأ الرابح يأخـذ كل شيء. فإذا تمتعـت بالصحة أو الثروة أو كنـت محظوظا، فسوف تصبح أكثر صحة وثروة وحظا. أما إن كنت مريضا أو فقيرا أو عاندك حظك العاثر، فلن تجد أحدا يمد لك يد العون. هـذه ليست وصفة للنمـو الاقتصادي المستدام أو للحفاظ علـى طبقة وسطى قوية في أمريـكا. ومن المؤكد أنها ليست مناسبـة لتمتين اللحمة الاجتماعية. فهي تناقض تلك القيم التي نعول عليها كشعب في نجاح بعضنا بعضا.

لحسـن الحظ، هنالـك مقاربة بديلة، تعيد قولبة العقـد الاجتماعي (الذي وضعه فرانكلين روزفلت) لتلبية احتياجات قرن جديد. ففي كل مجال يعرض العمال الخطر ـــ الأجور، خسارة الوظيفة، التقاعد، الرعاية الصحية ـ هنالك أفكار جيدة ومفيدة، بعضها قديم وبعضها جديد، تستهدف جعل الأمريكيين أكثر أمانا.

لنبـدأ بالأجـور. يؤمـن الأمريكيون بالعمـل ـ لا كمجـرد وسيلة لكسـب الرزق بل كوسيلـة لإعطاء حياتهـم هدفا ووجهة، ونظامـا وكرامة. نظام الرعايـة الاجتماعية

القـديم، «العون للأسرة المعيلة للأطفال»، فشـل غالبا في احترام والتزام هذه القيمة الجوهريـة، وهذا يساعد في تفسير ليس عدم شعبيته لدى عامة الأمريكيين فقط، بل لماذا عزل الذين كان يفترض به أن يساعدهم.

مـن ناحية أخـرى، يؤمن الأمريكيـون أيضا بـأن العمل بدوام كامـل يمكنهم من إعالة أنفسهم وأولادهـم. لكن بالنسبة للعديد من القابعين في قاع السلم الاقتصادي ـــ خصوصا العمال غير المهـرة في قطاع الخدمات المتنامي بسرعـة ـ لم يتحقق هذا الوعد الأساس.

يمكـن للسياسات الحكومية أن تساعد هـؤلاء العمال، دون أن تأثر تأثيرا كبيرا في كفـاءة السـوق. في البداية، يمكننا رفع الحـد الأدنى من الأجور. وقـد يصح القول ـ مثلمـا يؤكد بعض الاقتصاديين ـــ إن أي قفزات عريضة في الحد الأدنى للأجور تمنع أربـاب العمـل من توظيف مزيد من العمال. لكن حين لا يتغير الحد الأدنى خلال تسع سنين، وتكون قوته الشرائية أقل منها عام 1955 بالأسعار الحقيقية للدولار، بحيث لا يكسـب من يعمل بدوام كامل في وظائف الحـد الأدنى للأجور اليوم ما يكفي من المال لانتشالـه من وهـدة الفقر، فإن مثل هـذه الحجج لا تحمل ما يكفي مـن قوة الإقناع. برنامـج ائتمـان ضريبة الدخل المكتسب الذي نادى به رونالـد ريغان ووفر للعمال من شريحـة الحد الأدنى للأجـور دخلا إضافيا عـبر القانون الضريبـي، يجب تحسينه وتوسيعه أيضا، بحيث يمكن لمزيد من الأسر الاستفادة منه.

في سبيـل مساعدة العمال كلهم على التكيف مع اقتصاد سريع التغير، حان الوقت لتحديث نظام تعويض البطالة ومساعدة التعديل التجاري القائم حالياً. وفي الحقيقة، هنالـك عـدد كبير مـن الأفكار الجيـدة المتعلقـة بكيفية إيجـاد نظام أكـثر شمولية للمساعـدة على التعديـل الهيكلي. يمكننا توسيـع مثل هذه المساعـدة لتشمل صناعة الخدمـات، ونوجد حسابـات تعليمية مرنة يمكن للعمـال استخدامها لإعادة التدريب والتأهيـل، أو توفير المساعدة في مجال إعادة التدريـب للعمال في قطاعات الاقتصاد المعرضة لأخطار نقل عمليات الإنتاج قبل أن يخسروا وظائفهم. في اقتصاد يفوق فيه أجر الوظيفة التي تخسرها أجر تلك التي تجدها، يمكننا أيضا تجريب مفهوم ضمان

الأجر، الذي يوفر 50% من الفارق بين أجر الوظيفة القديمة وأجر الوظيفة الجديدة مدة عام أو اثنين.

أخيرا، في سبيل مساعدة العمال على الحصول على أجور مرتفعة ومكاسب ومنافع كافيـة، نحتاج مرة أخـرى إلى تسوية أرض الملعب بين العمال المنظمين وأرباب العمل. ومنذ أوائل الثمانينيات، ظلت النقابات في حالة تراجع مستمر، لا بسبب التغييرات في الاقتصـاد فقـط، بل لأن قوانين العمل الحالية ـ وتكويـن مجلس إدارة علاقات العمل الوطنـي ـ لم توفر للعمال حماية كافية. ففـي كل سنة، يتعرض أكثر من عشرين ألف عامـل للطـرد أو يخسرون أجورهـم لمجرد محاولة تنظيـم أنفسهـم والانضمام إلى النقابـات. هذا كله بحاجـة إلى تغيير. يجب أن نفرض عقوبات أشد لمنع أرباب العمل مـن طرد العمال أو التمييز ضدهم بسبب انخراطهم في جهود تنظيمية. وعلى أرباب العمل أن يعترفوا بالنقابة إذا وقعت غالبية الموظفين تفويضا يختارها لتمثيلهم. ويجب أن تكون الوساطة الاتحادية جاهزة لمساعدة رب العمل والنقابة الجديدة على التوصل إلى اتفاق على عقد بينهما ضمن مدة زمنية معقولة.

يمكـن للمجموعـات التجارية تقديم الحجة على أن تعاظم القـوة العاملة النقابية سوف يجرد الاقتصاد الأمريكي من المرونة ومن تفوقه في المنافسة. لكن بسبب تنامي البيئة العالمية التنافسية بالتحديد يمكننا توقع أن يرغب العمال النقابيون بالتعاون مع أرباب العمل ـ طالما يأخذون نصيبهم العادل من مردود الإنتاجية المرتفعة.

ومثلمـا يمكن لسياسات الحكومة دعم أجور العمال دون الإضرار بقدرة الشركات الأمريكيـة على المنافسة، يمكننا تعزيـز مقدرتهم على التقاعد بكرامة. يجب أن نبدأ بالتـزام الحفاظ على الطبيعـة الجوهرية للضمـان الاجتماعي وتدعيـم قدرته على الوفـاء بتعهداته. المشكلات التي يعانيهـا صندوق الضمان الاجتماعي حقيقية وجدية لكـن قابلـة للحل. في عام 1983، حين واجه رونالد ريغـان ورئيس مجلس النواب تيب أونيـل مشكلة مماثلة، اجتمعـا معا وصاغا خطة دعمها الحزبـان وأدت إلى استقرار النظام طوال السنوات الثلاثين التالية. ولا يوجد سبب يمنعنا من تكرار ذلك الآن.

فيمـا يتعلق بنظام التقاعد في القطاع الخاص، يجـب أن نعترف بتراجع وانحسار خطط المعاشات التقاعدية ذات الفوائد المحددة، لكن مع الإصرار على وفاء الشركات بأي وعود قدمتها لعمالها ومتقاعديها. ويجب تعديل قوانين الإفلاس لدفع المستفيدين مـن المعاشات التقاعدية إلى واجهة خط الدائنـين بحيث لا تستطيع الشركات اللجوء إلى الفصـل 11 لممارسـة الغش وحرمان العمال مـن حقوقهم. فضلا عن ذلك، يجب أن تجبر القواعد الجديدة الشركات على تمويل صناديقها التقاعدية، بحيث لا يحمل عبء الفاتورة دافعو الضرائب في نهاية المطاف.

وإذا كان الأمريكيـون سيعتمـدون علـى خطـط المساهمة المحـددة (مثل 401K) لاستكمـال الضمـان الاجتماعي، فـإن على الحكومـة التدخل لجعلهـا متاحة لجميع الأمريكيين وفعالة في تشجيع الادخار. كان المستشار الاقتصادي السابق لبيل كلينتون، جين سبيرلنغ، قد اقترح إنشاء برنامج شامل للخطة (401K)، تقوم بموجبه الحكومة بدفع ما يعادل المساهمات التي تقدمها الأسر المحدودة والمتوسطة الدخل في الحسابات التقاعديـة الجديـدة. في حين اقترح خبراء آخرون خطوة بسيطـة (ومجانية) قائمة علـى إلحاق أرباب العمل بشـكل آلي لموظفيهم في خطط برنامـج (401K) على أدنى مستوى مسموح به؛ ويمكن للموظفين الاختيار بين المساهمة بمبلغ أقل من الحد الأعلى أو عـدم المشاركة على الإطـلاق، لكن الأدلة تظهر ارتفاع معـدلات مشاركة الموظفين ارتفاعـا ملحوظا عند تغيير قاعـدة المشاركة. وبوصف هذه الأفكار استكمالا للضمان الاجتماعـي، يجب أن نأخـذ أفضلها وأيسرهـا ونبدأ التحرك باتجـاه نظام تقاعدي متاح للجميع ومدعم ومعزز ولا يكتفي بتشجيع الادخار فقط بل يمنح الأمريكيين كلهم حصة أكبر من ثمار العولمة.

بقـدر أهمية رفع أجور العمال الأمريكيين وتحسين ضمانهم التقاعدي، ربما تتمثل مهمتنا الملحة في ترميم نظام الرعاية الصحية المتداعي. فخلافا للضمان الاجتماعي، يعـاني البرنامجان الرئيسيان اللذان تمولهما الحكومة للرعاية الصحية (Medicare & Medicaid) انهيـارا حقيقيـا؛ وفي حالة عدم إحـداث أي تغيير، يمكن أن يستهلك البرنامجـان، إلى جانب الضمان الصحـي، قسما كبيرا من اقتصادنا الوطني بحلول

عـام 2050، كما تفعـل الميزانية الاتحادية اليـوم. أما إضافة منافـع الوصفة الطبية الباهظة التكلفة التي لم توفر سوى تغطية محدودة ولم تفعل شيئًا للسيطرة على تكلفة الأدوية، فقد زادت الطين بلة. وتحول النظام الخاص إلى عمل ترقيعي يفتقد التنسيق تؤديـه بيروقراطيات عاجـزة وعديمة الكفـاءة، وأعمال كتابية روتينيـة لا نهاية لها، وإنهاك لموفري الخدمة، واستياء المرضى.

في عـام 1993، حـاول الرئيس كلينتـون إنشاء نظام تغطيـة شاملة، لكن محاولته أحبطـت. ومنـذ ذلك الحين، توقف الحـوار العام، مـع أن بعض اليمينيـين يطالبون بجرعـة أقوى من ضبـط السوق عبر حسابات المدخرات الصحية، في حين يؤيد بعض اليساريين خطة للرعاية الصحية الوطنية تشبه تلك القائمة في أوروبا وكندا، ويوصي المختصـون من مختلـف المشـارب السياسية بسلسلة مـن الإصلاحـات المعقولة لكن المتزايدة للنظام الحالي.

لقد حان الوقت لتجاوز هذه الورطة المأزقية والاعتراف ببضع حقائق بسيطة.

نظرا لحجم المبالغ المالية التي ننفقها على الرعاية الصحية (تتجاوز ما تنفقه أي دولـة أخرى)، يجـب أن نتمكن من توفير الرعاية الأساسية لكل فرد أمريكي. لكننا لا نستطيـع مواجهة معدلات التضخم الحالية للرعايـة الصحية كل سنة؛ ويجب احتواء تكاليف النظام برمته، خصوصا برنامجي (Medicare & Medicaid).

مع زيـادة وتيرة تغيير الأمريكيـين لوظائفهم، وتنامي أخطـار تعرضهم للبطالة، والعمـل بدوام جزئي أو العمل لحسابهم الخاص، لا يمكن حصر الضمان الصحي في أرباب العمل وحدهم. ولذلك يجب جعله متحركا ومتنقلا.

يتعـذر على السوق وحده حـل مشاكلنا المتعلقة بالرعايـة الصحية، فقد ثبت، من جهـة، أن السوق عاجز عـن إنشاء شبكات حمايـة كافية لإبقـاء التكاليف في متناول الأفـراد، ولأن الرعاية الصحية مـن جهة ثانية لا تشبه المنتجات أو الخدمات الأخرى (حين يمرض طفلك لا تساوم ولا تبحث عن أفضل صفقة).

أخـيرا، يجب علـى أي إصلاحات نجريهـا أن توفر حوافز قويـة لتحسين الجودة والوقاية ومزيد من الكفاءة في إيتاء الرعاية.

بعـد أن نتذكر هـذه المبادئ، دعوني أقـدم مثالا واحدا على خطـة جدية لإصلاح برنامـج الرعايـة الصحية وكيف تبدو. يمكـن البدء بتأسيس هيئـة غير حزبية، مثل الأكاديميـة الوطنية لمعاهد العلوم الطبية، لوضع خطة أساسية عالية المستوى للرعاية الصحيـة وتقرير شكلهـا وكم تكلف. وعند تصميم الخطـة النموذجية هذه، تفحص الأكاديمية برامج الرعايـة الصحية القائمة وأفضلها إيتاء للرعاية وأعلاها مردودا. علـى وجه الخصوص، يمكـن للخطة النموذجية توكيـد الرعاية الأوليـة وشموليتها، والوقايـة، والرعاية بعد الكوارث، والتعامل مع الأمراض المزمنة مثل الربو والسكري. وعلـى وجه الإجمال، فإن 80% من الرعاية تتركز على 20% من جميع المرضى، وإذا استطعنـا توقـي الإصابة بالأمراض أو التصدي لتأثيراتهـا عبر تدخلات بسيطة مثل تيقـن محافظـة المرضى على نظامهم الغذائي (الحمية) أو تنـاول أدويتهم بانتظام، يمكننا تحسين صحة المرضى إلى حد بعيد وتوفير مبالغ كبيرة على النظام.

ومن ثم نسمح للجميع بشراء خطة الرعاية الصحية النموذجية هذه إما عبر شبكة الضمـان القائمة حاليا، كتلك التي وضعت للموظفـين الاتحاديين، أو بواسطة سلسلة من الشبكات الجديدة التي توضع في كل ولاية. يمكن لشركات التأمين الخاصة (مثل: Blue Cross Blue Shield أو: Aetna) أن تنافـس في توفـير الضمان للمشاركين في هـذه الشبكات، لكن أي خطة تعرضها يجب أن تستوفي معايير الجودة والتكاليف التي وضعتها الأكاديمية.

ومـن أجل تخفيضـ التكاليف بدرجة أكبر، يجب مطالبـة هيئات التأمين وموفري الخدمـة الذين يشاركون في برنامجي (Medicare & Medicaid)، أو خطط الرعاية الصحيـة الجديـدة امتلاك سجلات إلكترونيـة وخدمات إليكترونيـة وأنظمة حديثة للكشـف عـن الأخطاء فـورا ـ وكلهـا ستخفضـ التكاليـف الإدارية، وعـدد الأخطاء الطبيـة، والحـوادث الضارة إلى حد بعيـد (وهذا بدوره سيخفضـ تكاليف الدعاوى القضائية على سوء الممارسة الطبية). هذه الخطوة البسيطة وحدها يمكن أن تخفض التكاليـف الإجمالية للرعاية الطبيـة بنسبة تبلغ 10%، وتضاعـف الادخار كما يؤكد بعض المختصين.

بالمـال الذي وفرناه عبر زيادة الرعاية الوقائيـة وتخفيض النفقات الإدارية وسوء الممارسـة، يمكننـا أن نقدم المعونة للأسـر المحدودة الدخل التي تريـد شراء الخطة النموذجيـة عـبر شبكة الولايـة، وتفويضها تغطية جميـع الأطفال الذيـن لا يشملهم الضمـان الصحي. وإذا دعت الضـرورة، نستطيع دفع هذه المعونـات عبر إعادة بناء نظام الإعفاء الضريبي الخاص الذي يستخدمه أرباب العمال لتوفير الرعاية الصحية لعمالهم: سيبقون متمتعين بالإعفاء الضريبي على الخطط والبرامج المقدمة للعمال، لكـن يمكن تفحص الإعفاء الضريبي فيما يتعلق بخطط الرعاية الصحية المخصصة لكبار المديرين التي لا تقدم أي منافع صحية إضافية.

الهـدف من هذا المثال ليـس الإشارة إلى وجود صيغة سهلة لإصلاح نظام الرعاية الصحيـة ـ إذ لا توجد مثل هذه الصيغة. بل يجـب معالجة العديد من التفاصيل قبل أن نتحرك قدما نحو خطة كتلك التي أوجزناها آنفا؛ وعلى وجه الخصوص، يجب أن نستوثـق من أن إنشاء شبكة أمان جديدة على مستوى الولاية لا تؤدي إلى تخلي أرباب العمـل عن خطط الرعاية الصحية التـي يوفرونها حاليا لعمالهم. ولربما توجد طرق أخرى أكثر سهولة وأعلى مردودا لتحسين نظام الرعاية الصحية.

يتمثـل الهدف في إلزام أنفسنـا تيقن شمولية الرعاية الصحيـة الكافية واللائقة بحيث تغطي جميع الأمريكيين، وهنالك سبل متاحة لتحقيق ذلك دون إنهاك الخزانة الاتحادية أو اللجوء إلى أسلوب التقنين.

إذا أردنـا من الأمريكيين مواجهـة صعوبات ومشكلات العولمـة، سوف نحتاج إلى هذا الالتزام. في إحدى الليالي قبل خمس سنوات، استيقظنا، أنا وميشيل، على صوت بـكاء ابنتنا ساشا. كان عمرها لا يتجاوز ثلاثـة أشهر، ولذلك لم يكن من غير المعتاد أن تستيقظ في منتصف الليل. لكن كان في بكائها شيء غير عادي، وأقلقني استمراره رغم كل محاولتنا لتهدئتها. في نهاية المطاف اتصلنا بالطبيب، الذي وافق على لقائنا فجرا. وبعد فحص حالتهـا، قال إنها ربما تعاني التهاب السحايا، وأرسلنا على الفور إلى المستشفى.

تبـين أن الطفلة مصابة فعـلا بالتهاب السحايا، لكنه من نوع يستجيب للمضادات الحيوية عبر الوريد. ولو لم تشخص حالتها بشكل صحيح وفي الوقت المناسب، لفقدت ربمـا السمـع أو تعرضت حتى لخطر الموت. وهكذا، قضينا أنـا وزوجتي ثلاثة أيام مع طفلتنـا في المستشفى، نراقـب الممرضات يحملنها في حين يعالجهـا الأطباء بواسطة البـزل القطني (إدخال إبرة أسفل النخاع لحقـن العقار)، ونستمع لزعيقها، ونصلي كي لا تسوء حالتها.

ساشا سعيدة وبصحة جيدة الآن وقد بلغت الخامسة من العمر. لكن مازلت أرتجف عندما أتذكر تلـك الأيام الثلاثة؛ كيف ضاق العالم أمامي وانحصر في نقطة واحدة، وكيف فقدت الاهتمام بكل شيء وكل شخص خارج الجدران الأربعة لغرفة المستشفى ـــ عملي ومواعيـدي وحتى مستقبلي. فخلافـا لتيم ويلر، عامل مصنـع الفولاذ الذي التقيته في غيلزبرغ، وابنه الذي يحتاج إلى عملية زرع كبد، وخلافا لملايين الأمريكيين الذين عانوا محنة قاسية مشابهة، كان لدي عمل وضمان صحي آنذاك.

الأمريكيون على استعداد لمنافسة العالم. نحن نعمل بدأب وجد واجتهاد ونتفوق في ذلـك علـى شعوب العديد من الدول الغنية الأخرى. نحـن مستعدون لتحمل مزيد من الاضطراب الاقتصادي وركوب مزيد مـن المخاطرات الشخصية لنتقدم إلى الأمام. لكـن لا نستطيع المنافسـة إلا إذا وظفت حكومتنا الاستثمـارات اللازمة لمنحنا فرصة الفـوز في المواجهة ـ وإذا عرفنا أن عائلاتنا تتمتـع بشبكة حماية تمنعها من السقوط على الأرض الصلبة.

هذا اتفاق يجب عقده مع الشعب الأمريكي.

الاستثمـار الهادف لجعل أمريكا أكثر قدرة علـى المنافسة، وإقامة عقد اجتماعي أمريكـي جديد ـــ إذا جرى السعي إليـه بأسلوب متسق ومتناغم، فـإن هذه المفاهيم والأفـكار العريضة تشير إلى السبيل الذي يجعل المستقبـل أفضل لأطفالنا وأحفادنا. لكـن هناك قطعة أخيرة لاستكمال لغـز الصورة المقطعة، سؤالا مستعصيا يقتحم كل جدل سياسي في واشنطن.

كيف نؤمن التكاليف؟

في نهاية ولاية كلينتون، كان لدينا جواب. فلأول مرة بخلال ثلاثين سنة تقريبا تمتعنا بفائض ضخم في الميزانية، وتراجع سريع في حجم الدين الوطني. وفي الحقيقة، عبر رئيس مجلس إدارة الاحتياط الفيدرالي، الان غرينسبان، عن القلق من ضرورة التعجل في سداد الديون، ومن ثم الحد من قدرة النظام الاحتياطي على إدارة السياسة المالية. وحتى بعد انفجار فقاعة شركات الـ «دوت كوم» واضطرار الاقتصاد لامتصاص صدمة الحادي عشر من سبتمبر، كان بمقدورنا تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرصة أوسع لجميع الأمريكيين.

لكن ذلك لم يكن السبيل الذي اخترناه. فقد قال لنا رئيسنا بدلا من ذلك إن بمقدورنا خوض حربين اثنتين في آن معا، وزيادة ميزانيتنا العسكرية بنسبة 74%، وحماية وطننا، وإنفاق المزيد على التعليم، وصياغة خطة جديدة لوصفات الدواء لكبار السن، والبدء بجولات متلاحقة من التخفيضات الضريبية الضخمة، في وقت واحد. وقال لنا زعماء الكونغرس إن بمقدورهم تعويض العائد الضائع عبر تقليص الهدر الحكومي والتزوير والغش، حتى مع زيادة مشروعات إرضاء وإغراء الناخبين بنسبة مذهلة بلغت 64%.

تمثلت نتيجة هذا الإنكار الجماعي للحقائق في أخطر وضع عانته الميزانية منذ سنين. فالعجز السنوي الآن يناهز 300 مليار دولار، دون حساب مبلغ 180 مليار دولار نقترضه كل سنة من صندوق الضمان الاجتماعي، وهذا كله يزيد بشكل مباشر حجم الدين الوطني. الدين يبلغ الآن تسعة تريليونات دولار ــ أي زهاء 30 ألف دولار لكل رجل وامرأة وطفل في أمريكا.

القلق لا ينجم عن الدين بحد ذاته. فبعضه قد يكون مبررا إذا أنفقنا المال على الاستثمار في تلك القطاعات التي تجعلنا أكثر قدرة على المنافسة ـ إصلاح مدارسنا، أو زيادة قدرة نظام الموجة العريضة على الوصول إلى الناس، أو وضع مضخات (E85) في محطات الوقود في مختلف أرجاء البلاد. كان بمقدورنا استخدام الفائض في دعم الضمان الاجتماعي أو إعادة بناء نظام الرعاية الصحية. لكن بدلا من ذلك، كان معظم حجم الدين ناجما عن التخفيضات الضريبية التي أعلنها الرئيس، حيث

ذهبت نسبة 47.4% منها إلى الشريحة التي تتمتع بأعلى نسبة 5% من الدخل، و36.7% إلى أعلى 1% من الدخل و15% إلى أعلى عُشر 1%، أي أولئك الذين يبلغ دخلهم السنوي 1.6 مليون دولار، أو أكثر.

بكلمات أخرى، استنفدنا بطاقة الائتمان الوطنية بحيث يستطيع أكبر المستفيدين من الاقتصاد العالمي الاحتفاظ بحصة أكبر من الكعكة.

حتى الآن، تمكنا من النجاة من جبل الدين هذا لأن المصارف المركزية الأجنبية، خصوصا المصرف المركزي الصيني، تريد منا الاستمرار في شراء صادراتها. لكن هذا الائتمان الميسر لن يستمر إلى الأبد. ففي مرحلة من المراحل، سوف يتوقف الأجانب عن إقراضنا المال، فترتفع أسعار الفائدة، وننفق معظم مخرجات أمتنا في سداد الدين.

إذا كنا جادين في تفادي مثل هذا المستقبل، فإن علينا البدء بإخراج أنفسنا من هذه الحفرة. نظريا على الأقل، نعرف ما يجب أن نفعل. إذ يمكننا وقف البرامج غير الجوهرية. وكبح جماح الإنفاق على تكاليف الرعاية الصحية. وإلغاء الائتمانات الضريبية التي لم تعد مفيدة، وإغلاق الفجوات التي أتاحت للشركات تفادي دفع الضرائب. ويمكننا استعادة القانون الذي طبق خلال ولاية كلينتون وحظر على الخزانة الاتحادية صرف المال على شكل إنفاق جديد أو تخفيضات ضريبية دون تعويض العائد الضائع.

حتى إذا اتخذنا هذه الخطوات الإجرائية كلها، سيظل من الصعب الخروج من هذا الوضع المالي المأزوم. ربما علينا تأجيل بعض الاستثمارات التي نعرف أننا بحاجة إليها لتحسين موقفنا التنافسي في العالم، وإعطاء الأولوية إلى مساعدة الأسر الأمريكية التي تعاني المصاعب.

لكن حتى حين نتخذ هذه الخيارات الصعبة، يجب أن نفكر بالدروس والعبر المستخلصة من السنوات الماضية ونسأل أنفسنا هل تعبر ميزانيتنا وسياستنا الضريبية فعلا عن القيم التي نعلن تبنيها.

«إذا كانت هناك حرب طبقية تجري في أمريكا، فإن طبقتي تربحها»

كنت أجلس في مكتب وارن بوفيت، رئيس شركة بيركشر هاثاواي، وثاني أغنى رجل في العالم. سمعت سابقا عن بساطة بوفيت الشهيرة ـ فهو ما يزال يعيش في البيت المتواضع نفسه الذي اشتراه سنة 1967، وأرسل أولاده كلهم إلى مدارس أوماها العامة.

ومع ذلك، فوجئت قليلا حين دخلت مبنى عاديا في أوماها، لأجد نفسي في مكتب خال بدا وكأنه وكالة تأمين، وقد زخرفت جدرانه بخشب صناعي، وبضع صور معلقة. سمعت صوتا يقول: «تعال»، فالتفت إلى الركن لأرى عرّاف أوماها نفسه، يتحدث في أمر مع ابنته سوزي، ومساعدته ديبي، ببذته المجعدة، وحاجبيه الكثين وكأنهما يتهدلان على نظارتيه.

كان بوفيت قد دعاني إلى أوهاما لمناقشة السياسة الضريبية. وأراد على وجه الخصوص معرفة سبب استمرار واشنطن في خفض الضرائب على أشخاص يتمتعون بمثل دخله في حين أن البلد على حافة الإفلاس.

قال ونحن نجلس في مكتبه: «أجريت حسبة قبل بضعة أيام. ومع أنني لم أستخدم أبدا الملاذ الضريبي وليس لدي موظف مسؤول عن التخطيط الضريبي، إلا أنني بعد إضافة الضرائب على الرواتب التي ندفعها، تبين لي أن معدل الضريبة الفعلية التي سأدفعها هذه السنة يقل عن معدل الضريبة التي ستدفعها موظفة الاستقبال عندي. في الحقيقة، أنا واثق من أن معدل الضريبة التي أدفعها يقل عن معدل الأمريكي العادي. وإذا استمر الرئيس في هذا النهج، سوف تنخفض ضرائبي أكثر»

معدلات الضريبة المنخفضة على بوفيت هي عاقبة لحقيقة أن دخله كله تقريبا، مثل معظم الأثرياء الأمريكيين، أتى من أرباح الأسهم ورأس المال، والضريبة المفروضة على دخل الاستثمار ظلت منذ عام 2003 تقف عند نسبة 15%. أما معدل الضريبة على موظفة الاستقبال فهو ضعف ذلك المعدل تقريبا حالما نقتطع منه مبلغ الضمان الاجتماعي. هذا التناقض ظالم وفاحش ولا يستند إلى أي مبادئ أخلاقية من وجهة نظر بوفيت.

قـال لي: «السوق الحر هو أفضـل آلية ابتكرت لاستخدام المـوارد بأكثر الأساليب نجاعة وكفاءة وإنتاجية. والحكومة لا تتميز في هذا السياق على وجه الخصوص. لكن السـوق لا يضمن توزيع الـثروة بطريقة عادلة أو حكيمة. يجـب توظيف جزء من تلك الـثروة في التعليم، بحيث تتـاح للجيل التالي فرصة عادلة، إضافـة إلى صيانة البنية التحتيـة، وتوفير نوع من شبكة الأمـان لأولئك الذين يخسرون في السوق الاقتصادي. ومن المنطقي أن يدفع الذين استفادوا من السوق جزءا أكبر من مكسبهم»

قضينـا الساعة التالية نتحدث عن العولمـة، وتعويض المديرين التنفيذيين، وتفاقم العجـز التجاري، والدين الوطنـي. أقلقه وأدهشه على وجـه الخصوص اقتراح بوش إلغـاء الضريبة العقاريـة، وهي خطوة يعتقـد أنها ستشجـع أرستقراطية الثروة بدل الجدارة والكفاءة والأهلية.

قـال: «حين تلغى ضريبة الأملاك العقارية، فأنت تسلم زمام السيطرة على موارد البلـد إلى أشخاص لم يكسبوهـا. كأنما تختار الفريق الأولمبي لـدورة عام 2020 من أطفال جميع الفائزين في دورة عام 2000»

قبـل أن أغادر، سألت بوفيت عن عدد زملائه الملياردیرات الذين يشاركونه آراءه. فضحك وقال:

«ليـس كبيرا. فهم يتبنون فكرة أن ـ المـال مالهم ـ، وهم يستحقون الاحتفاظ بكل قرش منـه. لكن ما يغيب عن بالهم هـو أن الاستثمار العام هو الـذي يتيح لنا العيش بالأسلـوب الذي نتبعه. خذني أنا علـى سبيل المثال. فقد تصادف أنني امتلكت موهبة في تخصيـص رأس المال. لكن قدرتي على استخدام تلـك الموهبة تعتمد اعتمادا كليا علـى المجتمـع الذي ولدت فيه. فلو ولدت في قبيلة مـن الصيادين، فإن هذه الموهبة لا قيمـة لها. فأنا لا أستطيع العدو بسرعة. ولست مفتـول العضلات. والمرجح أن أصبح وجبة لأحد الحيوانات البرية»

«لكـن حالفنـي الحظ لأنني ولـدت في زمان ومـكان قدر فيهما المجتمـع موهبتي، ومنحنـي فرصة التعليم الجيـد لتطوير وتنمية تلك الموهبة، ووضـع القوانين والنظام

المـالي ليتيـح لي أن أفعل ما أحب فعله ـ وجني أموال طائلة. أقل ما يجب علي فعله هو رد جزء من الدين»

قد يكون من المفاجئ لبعض الناس أن يتحدث أبرز رأسماليي العالم بهذه الطريقة، لكـن آراء بوفيـت لا تمثل بالضـرورة علامة علـى الطيبة أو رقة القلـب. بل تعبر عن فهـم لحقيقة أن مدى نجاحنا في الاستجابة للعولمة لن يقتصر على تحديد السياسات الصائبـة فقـط. بـل إن للأمر علاقـة بتغيير الموقـف، والاستعداد لوضـع مصالحنا المشتركة ومصالح أجيال المستقبل قبل مكاسبنا على المدى القريب.

على وجه الخصوص، علينا التوقف عن الادعاء بأن جميع التخفيضات في الإنفاق متكافئـة، أو أن زيـادات الضرائب متماثلـة. إن إلغاء الدعم للشـركات التي لا تخدم غرضـا اقتصاديا مميـزا وملموسا شـيء؛ وتقليص فوائد ومنافـع الرعاية الصحية للأطفـال الفقراء شيء آخر مختلف كليا. ففـي وقت تتعرض فيه العائلات الأمريكية العاديـة للضربات من كل حدب وصـوب، يصبح الباعث لإبقـاء الضرائب المفروضة عليهـا عند الحد الأدنى باعثا كريما وشريفا وصائبا. أمـا الباعث الأقل كرما وأمانة وصوابا فهو الذي يحث الأغنياء والأقوياء على ركوب موجة المشاعر المعادية للضرائب لأغراضهـم الخاصة، أو الطريقة التي نجح عبرهـا الرئيس والكونغرس ومجموعات الضغـط والمعلقين المحافظين في خلط الأعباء الضريبيـة الحقيقية التي تنوء بحملها الطبقـة الوسطى مع الأعبـاء الضريبية التي يستطيع الأغنيـاء تحملها دون عناء، في أذهان الناخبين.

لم يتبد هذا الخلط المشوش بأوضح صورة منه في الجدل الدائر حول اقتراح إلغاء ضريبـة الأملاك العقارية. فوفقا للصيغة الحاليـة، يمكن لرجل وزوجته توريث عقار ثمنـه أربعة ملايـين دولار دون دفع ضريبة الأملاك العقاريـة؛ وتبعا للقانون الحالي، يرتفـع الرقـم إلى سبعة ملايين عام 2009. لهـذا السبب لا تؤثـر الضريبة حاليا إلا علـى أغنى نسبة نصف مـن 1% من السكان، وأغنى ثلث مـن نسبة 1% من السكان عام 2009. ولأن إلغاء ضريبة الأملاك العقارية سيكلف الخزانة زهاء تريليون دولار، سيكـون من الصعـب العثور على تخفيض ضريبي أقل استجابـة لحاجات المواطنين الأمريكيين العاديين، أو مصالح البلد على المدى البعيد.

ومـع ذلك، وبعد عملية ترويج اتسمت بالدهـاء والمكر من جانب الرئيس وحلفائه، تعارض نسبة 70% من الأمريكيين «ضريبة الموت» مجموعات مـن أصحاب المزارع أتـوا لزيارتي، وألحوا بإصرار على أن ضريبـة الأملاك العقارية ستعني نهاية المزارع العائليـة، على الرغم من عجز مكتـب المزارع عن الإشارة إلى مزرعة واحدة تضررت نتيجـة «ضريبـة الموت» في هـذه الأثناء، شرح لي بعض المديريـن التنفيذيين أن من السهـل علـى وارن بوفيت تأييد ضريبـة الأملاك العقارية ـ فحتـى إن بلغت الضريبة علـى أملاكه 90%، سيبقـى لديه بضعة مليارات لتوريثهـا إلى أبنائه ـ لكن الضريبة ظالمة لأولئك الذين تتراوح قيمة أملاكهم العقارية بين 10 ـ 15 مليون دولار «فقط!»

إذن دعـوني أوضـح. ليس لـدى الأغنياء في أمريـكا ما يشتكون منـه. فبين عامي 1971 ـ 2001، ارتفع دخل أغنى شريحة (واحد بالمئة من نسبة 1% من الأمريكيين) زهاء 500%، في حين بقـي الأجر الوسطي وراتب العامل العادي على حالهما تقريبا. توزيـع الثروة كان أقل عدالة، ومستويات الظلم وعـدم المساواة هي الآن أعلى مقارنة بـأي حقبة منذ العصر المذهّب*. تبدت هذه الاتجاهات والنزعات طوال التسعينيات. وتمكنـت سياسـات كلينتون الضريبية مـن إبطائها قليلا. لكـن فاقمتها التخفيضات الضريبية في عهد بوش.

أشـير إلى هـذه الحقائق لا لأهيج الحقـد الطبقي ـ كما تقـول حجج الجمهوريين المتحيـزة. فأنا معجـب بالعديد من الأمريكيين الأثريـاء ولا أحسدهم على نجاحهم. وأعـرف أن غالبيتهم قـد كسبوا ثروتهم بعرق الجبين، عـبر تأسيس شركات وأعمال تجاريـة، وتوفـير الوظائف وتزويـد زبائنهم بالقيمـة. لكن أعتقد ببساطـة أن أولئك الذيـن استفادوا أكثر من غيرهم من هـذا الاقتصاد الجديد قادرون على حمل عبء ضمان أن يمنح كل طفل أمريكي الفرصة لتحقيق النجاح ذاته. ولربما أعاني بعضا من الحساسيـة المميزة لأهالي الغرب الأوسط ورثتها من أمي وأبويها، حساسية يشاركني فيها وارن بوفيت على ما يبدو: في مرحلة ما، تكتفي بما لديك وما حققت، ويمكنك أن

* حقبة في التاريخ الأمريكي (1870-1898) تميزت بتأثير الأثرياء من أصحاب النفوذ في الحكومة والمجتمع. (م)

تستمـد القدر ذاته من المتعـة من لوحة لبيكاسو معلقة في متحف أو في بيتك، ويمكنك تنـاول وجبـة شهية في مطعم بأقل مـن عشرين دولارا، وحين تكلـف الستائر في بيتك مبلغـا يتجاوز راتـب الموظف الأمريكي العـادي طوال السنة، فإن بمقـدورك أن تزيد قليلا الضرائب التي تدفعها.

هـذا الشعور تحديـدا هو الـذي لا نتحمل خسارته ـــ فعلى الرغم مـن الفروقات الضخمـة في الثروة، نحن ننهض ونسقط معا. ومع تسارع خطى التغيير، حيث ينهض بعضهـم ويسقط كثيرون غيرهم، يصبح من الأصعـب الحفاظ على الشعور المشترك بالقرابـة. لم يكن جيفرسون مخطئا كليا حين خشي من رؤية هاميلتون لأمريكا، لأننا بقينـا على الدوام في حالة توازن مستمر بين المصلحـة الذاتية والمصلحة العامة، بين السـوق والديمقراطيـة، بين تركز الـثروة والقوة وإتاحة الفرصـة للجميع. لقد فقدنا هـذا التـوازن في واشنطن، كمـا أعتقد. فعندمـا نسعى جميعا لجمع المـال للحملات الانتخابية، وتضعف النقابات، ويتشتت انتباه الصحافة، وتمارس مجموعات الضغط نفوذهـا لمصلحة الأقوياء والأغنياء، تبقى بعض الأصوات المعارضة لتذكرنا بمن نحن ومن أين أتينا، وتؤكد روابطنا التي تجمعنا معا.

ذلـك هو المعنى الضمني الكامن في الجدل الـذي احتدم عام 2006، حين أطلقت فضيحة رشوة مساعي وجهودا جديدة لكبح نفوذ جماعات الضغط في واشنطن. أحد الاقتراحـات تمثل في عدم السماح لأعضاء مجلس الشيوخ بركوب الطائرات الخاصة بسعـر الدرجة الأولى في الطائرات التجارية. ومن المؤكـد أن الاقتراح سيرفض. ومع ذلـك، اقترح الموظفون العاملون معي أن أمتنع ذاتيا عن هذه الممارسة، وذلك بوصفي الناطق باسم الديمقراطيين فيما يتعلق بقضايا الإصلاح الأخلاقي.

فعلـت الصـواب، لكني لـن أكذب؛ فأول مـرة قمت فيها بجولة علـى أربع مدن في يومين على متن طائرة تجارية، شعرت بوخزات الندم. الازدحام في الطريق إلى مطار اوهـارا مـروع. وحين وصلـت إلى هناك، علمـت أن الرحلة إلى ممفيـس قد تأخرت. وسكب طفل عصير البرتقال على حذائي.

وعندما كنت منتظرا في الطابور، أتى إلي رجل في منتصف الثلاثينيات من العمر، يرتدي ملابس رياضية، وقال إنه يأمل أن يفعل الكونغرس شيئا فيما يتعلق بأبحاث الخلايا الجذعية هذه السنة، وإنه مصاب بداء باركنسون لكن في مرحلة مبكرة، ولديه طفل في الثالثة من عمره. من المرجح أنه لن يلعب الكرة معه أبدا. فهو يعرف كما قال أن الأوان قد فات، لكن لا يوجد سبب يدعو شخصا آخر ليعاني ما عاناه.

قلت في نفسي: هذه هي القصص التي تفوتك حين تسافر على متن طائرة خاصة.

obeikandl.com